

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9319

الأربعاء، 10 أيار/مايو 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفييل (سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
	إكوادور السيد مونزالفو سوسا
	ألبانيا السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب
	البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
	الصين السيد سون زيكيانغ
	غابون السيد بيانغ
	غانا السيدة أبونغ - نتيري
	فرنسا السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
	موزامبيق السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد ديلورانتس
	اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601 Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا إلى المشاركة في هذه الجلسة. وأرجو من موظف المراسم أن يصطحب سعادة السيدة زليكا سفيانوفيتش، رئيسة مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، إلى مقعدها على طاولة المجلس.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كريستيان شميت، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك إلى المشاركة في هذه الجلسة.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نسجل عدم موافقتنا على حضور السيد كريستيان شميت في هذه الجلسة بصفته الممثل السامي المزعوم. فمجلس الأمن لم يوافق على تعيينه في ذلك المنصب. ونود أن نشدد على أن الحالة في البوسنة والهرسك مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد جرت العادة على الموافقة على الممثلين الساميين منذ ربع قرن الآن. وبدون إعطاء ولاية مناسبة من المجلس، يظل منصب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك شاغرا. عليه نود أن نؤكد أنه لا يحق للسيد شميت التكلم باسم المجتمع الدولي أو تقديم أي وثائق إلى مجلس الأمن.

بيد أن من ممارسة مجلس الأمن أيضا الاستماع إلى المتكلمين بصفتهم الشخصية. وبذلك الصفة سنظر إلى وجود السيد شميت في القاعة اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أحيط علما بملاحظات ممثل الاتحاد الروسي. تقرر دعوة الممثل السامي شميت للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. أعطي الكلمة الآن للسيد شميت.

السيد شميت (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن هنا اليوم. لقد انقضت ثلاثة عقود تقريبا منذ توقيع اتفاق دايتون للسلام. أرى تطورات مشجعة في البوسنة والهرسك بعد انتهاء النزاع، ولكن هناك أيضا تهديدات كبيرة لأسس الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك. لذلك يسرني أن تتاح لي الفرصة لإبلاغ مجلس الأمن عن الحالة.

إن هذا البلد يسير تاريخيا وجغرافيا وثقافيا على مسار لا رجعة فيه نحو التكامل الأوروبي. وتكتسي فعالية السلطات على جميع المستويات في البوسنة والهرسك بأهمية قصوى سواء للتنفيذ الكامل لاتفاق دايتون أو لإحراز التقدم على المسار المؤدي إلى الاتحاد الأوروبي. ويشكل في 15 كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي خطوة حاسمة على ذلك الطريق، إذ حقق زحما إيجابيا وتم الترحيب به من قبل السكان. كما تحقق زخم إيجابي أيضا نتيجة التشكيل العاجل للسلطتين التنفيذية والتشريعية على جميع المستويات تقريبا في البلد عقب الانتخابات العامة التي أجريت في 2 تشرين الأول/أكتوبر. كما كان تعيين السلطات التنفيذية لدولة البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا سريعا أيضا. فكلتا الحكومتين قائمتان وفعالتان.

بيد أن كيان اتحاد البوسنة والهرسك لا يزال في مأزق وانقسام بين الكتل السياسية لمدة سبعة أشهر، الأمر الذي يشكل تهديدا للحكومة بزعة الاستقرار والخلل المؤسسي. وقد عاجت ذلك إلى حد كبير من خلال القرارات التي اتخذتها في تشرين الأول/أكتوبر ونيسان/أبريل الماضيين. وفي 27 نيسان/أبريل عندما انقضت جميع المواعيد النهائية الدستورية، مكنت مجلس النواب الاتحادي من التصويت على حكومة

وفي 6 آذار/مارس، روج الرئيس دوديك، في رسالة موجهة إلى رادوفان فيشكوفيتش، رئيس وزراء جمهورية صربسكا، لتفسير خاطئ ومضلل لاتفاق دايتون والإطار الدستوري. وتجاهل الأحكام الصريحة للدستور التي تتمسك بمبدأ الاستمرارية بين جمهورية البوسنة والهرسك والبوسنة والهرسك اليوم - وهو مبدأ ما فتئت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك تعيد تأكيده في مناسبات عديدة. وداخل جمهورية صربسكا، تؤدي التشريعات والمبادرات الجديدة التي يروج لها الائتلاف الحاكم إلى تقليص الحيز المتاح للمجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة. ويجب ألا تصبح البوسنة والهرسك بلدا منقسما بين السلطوية في كيان والديمقراطية في الكيان الآخر. وعلاوة على ذلك، لا تزال مسألة ممتلكات الدولة تتطلب حلا في البوسنة والهرسك، ويجب تحقيق ذلك بتوافق في الآراء. إن البوسنة والهرسك هي الدولة الوحيدة في مرحلة ما بعد تفكك يوغوسلافيا التي لم تتجح بعد في تسوية المسائل التي ورثتها من تراثها اليوغوسلافي.

ويبدو أن هناك نية لكسب التأييد المحلي من خلال تحريف الحقائق القانونية والسياسية وبالإدعاء بأن حل مسألة ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية من شأنه أن يشكل تحديا لوجود جمهورية صربسكا ذاته. ولا تزال سلطات الكيان تتجاهل القرارات النهائية والملزمة الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بمحاولة تنظيم المسألة، منتهكة بذلك تلك القرارات. وكان هذا هو الحال بالنسبة لقانون الممتلكات الثابتة الذي اعتمده الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، وهو قانون علقته في 27 شباط/فبراير. ومنذ ذلك الحين، ألغت المحكمة الدستورية ذلك التشريع. وإذا استطاعت الدولة والكيانات والكانتونات والبلديات إيجاد حل لمسألة ممتلكات الدولة، فإن الجميع سيستفيدون ولن يخسر أحد.

وفي 22 آذار/مارس، أعرب السفير، في بيان مشترك صادر عن المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، عن قلقهم العميق إزاء التطورات الأخيرة في جمهورية صربسكا. وأعتقد أنه في ذلك الصدد يجب على الشركاء الدوليين الاستمرار في الاستجابة بموقف

اقترحتها أغلبية أعضاء البرلمان كما اقترحتها رسميا رئيسة الاتحاد ليديا برادارا. وفي اليوم التالي 28 نيسان/أبريل صوت مجلس النواب الاتحادي مؤيدا اقتراح الحكومة المذكور. وأسفر ذلك في نهاية المطاف عن اتحاد مستقر يعمل بكامل طاقته. علاوة على ذلك، يسعدني أن أبلغ المجلس بأن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك خلصت في آذار/مارس 2023 إلى أن قراراتي المتخذة في تشرين الأول/أكتوبر تتفق تماما مع دستور البوسنة والهرسك والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة. وبالرغم من ذلك، لا يزال اعتماد تشريع مناهض للتمييز من أهم المهام التي ينبغي أن تضطلع بها الحكومة حتى يتسنى تنفيذ الأحكام المتعلقة بمجموعة دعاوى سيديتش وفينشي وغيرها في المستقبل القريب.

ويأتي أحد التحديات الرئيسية الذي يواجه التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام من الكيان الآخر، جمهورية صربسكا، والتطورات هناك لا تستمر في نهج العمل كالمعتاد. وقد زادت المواقف والخطابات الانفصالية لقيادة الكيان بشكل كبير في الفترة المشمولة بالتقرير. ويدعو رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، علنا إلى استقلال جمهورية صربسكا، بل وتحدث علنا عن الانضمام إلى صربيا. وذلك يشكك في أساسيات اتفاق دايتون للسلام وينتهج سياسة انفصالية.

ويساورني القلق بشكل خاص إزاء البيان المشترك الذي وقعته الأحزاب الحاكمة في جمهورية صربسكا في 24 نيسان/أبريل. إن ذلك البيان يمثل خطة عمل لتنفيذ الانفصال. ويشير إلى أن الكيانين يمتلكان ممتلكات الدولة حصرا ويصدران تشريعات ليست على مستوى الدولة، ويرفض سلطة المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وتلزم الدول الموقعة ممثلي جمهورية صربسكا في مؤسسات البلد بتعليق عملية صنع القرار على مستوى الدولة إلى أن توافق حكومة جمهورية صربسكا وبرلمانها على قراراتهم. ويدعو البيان القضاة الصرب إلى التنحي من المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. كما يدعو إلى إنشاء وحدة شرطة لإجراء ما يسمى برصد الحدود بين الكيانين. ولا يمكن التوفيق بين أي من تلك التدابير واتفاق دايتون. ومن الواضح أنها تعرض مؤسسات الدولة ووحدة البلد للخطر.

موحد. ويضمن دستور الدولة وجود الكيانين ومنطقة برتشكو ولكنه يحظر على أي كيان الانفصال أو الاتحاد مع دولة أخرى. وأي خطوة في هذا الاتجاه ستكون لها آثار محفوفة بالمخاطر، لأنها ستعرض 28 عاما من السلام والتقدم لخطر مباشر. ولا يمكننا أن نتحى جانبا ونسمح للأساليب السياسية المثيرة للانقسام بأن تعرض للخطر دولة البوسنة والهرسك وتماسك مجتمعها. وأرحب بالتأكيدات التي قدمتها الدولتان المجاورتان صربيا وكرواتيا بأنهما تحترمان تماما السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها. كما أعرب عن امتناني لاستمرار وجود عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. ويوصفها مؤسسة من مؤسسات دايتون، فهي النظير العسكري لمكتب الممثل السامي، وتدبير لبناء الثقة وأداة ضرورية لحماية السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. ولا يزال دور عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي حاسما.

فلا يزال إنكار الإبادة الجماعية في سربرينيتسا وتمجيد مجرمي الحرب يمثلان مشكلة. إن إحياء الذكرى وتخليد الذكرى وقول الحقيقة للأجيال المقبلة شروط مسبقة للتعايش السلمي فيما بين مختلف المجموعات في البلد. وبدون ذلك، لا يمكن لهذا البلد أن ينتقل من مجتمع ما بعد الحرب إلى دولة معاصرة وموحدة وديمقراطية. وانطلاقا من هذا الفهم، عدلت في 20 شباط/فبراير القانون المتعلق بمركز سربرينيتسا - بوتوتشاري التذكاري، حتى يتمكن المركز من توسيع نطاق مشاركته وتكثيفها. ويسرني أن مدينة موستار غيرت مؤخرا أسماء الشوارع التي سميت بأسماء أعضاء بارزين في نظام أوستاشا، الحركة الثورية الكرواتية أثناء الحرب العالمية الثانية. وأود أن أضيف أنه على الصعيد الإقليمي، ما فتئت أرى الكثير من الالتزامات من جانب العمدة والبلديات والمنظمات غير الحكومية بمعالجة هذه المسألة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وعندما يتعلق الأمر بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، فإن البوسنة والهرسك هي البلد الأكثر تقدما في المنطقة. ولكن حتى الآن، بعد أن أنجزت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أعمالها، تحتاج محاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد

ولم يحرز تقدم يذكر في تنفيذ خطة 2+5، باستثناء اعتماد الميزانية على مختلف المستويات، التي تسهم في الاستدامة المالية، فضلا عن بعض التطورات الإيجابية في مقاطعة برتشكو. ولا تزال البوسنة والهرسك تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بامتلاكات الدولة والممتلكات الدفاعية، وسيادة القانون ومختلف جوانب استمرارية المالية العامة. هناك محاولة لاتباع مقترحات الاتحاد الأوروبي لتنفيذ المعايير الأوروبية، لكنها تتقدم ببطء شديد. ونتوقع - وهذه ملاحظة سياسية - أنه مع قيام الحكومة الآن بإنفاذها بكامل طاقتها، نأمل أن تتمكن من الإسراع قليلا في تنفيذها. ولا يزال مكتب الممثل السامي ملتزما بالعمل مع السلطات لتحقيق تلك الأهداف. أما بالنسبة للاقتصاد، فيستمر النمو على الرغم من التحديات مثل زيادة الضغوط التضخمية. وفي السنوات السابقة، أثر التمويل غير المؤكد وغير الكافي على قدرة مؤسسات البوسنة والهرسك على الوفاء بالتزاماتها القانونية. وفي ذلك الصدد، فإن اعتماد الزيادة في الميزانية تطور إيجابي جدا.

إن بناء الثقة عنصر لا غنى عنه في الجهود الرامية إلى ضمان السلام والتقدم المستدامين في البوسنة والهرسك. ويظهر تحليل حديث

مستوى الدولة والكيانات. والتوازن في السلطات التنفيذية أسوأ من ذلك، لا سيما على المستوى المحلي.

إن التمييز في البوسنة والهرسك مشكلة معقدة تنطوي على العديد من القضايا والمجموعات. ويُحظر على الأقليات العرقية والأشخاص الذين لا ينتمون إلى أي شعب مؤسس، الذين يشار إليهم بوصف "الآخرين" - في ظل الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك - شغل بعض المناصب العامة، المخصصة للشعوب المؤسسة. ولذلك، أدعو الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك إلى الشروع في إصلاحات دستورية وقانونية شاملة لمعالجة هذه المشكلة وتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ويسن تشريعات جديدة وإجراء تعديلات دستورية لمكافحة التمييز، يمكننا معالجة أوجه القصور في المرفق 4 من اتفاق دايتون، الذي يشكل دستور الدولة.

وكثيراً ما تواجه الأقليات التمييز على أسس عرقية ودينية. وهذا هو الحال بصفة خاصة بالنسبة للعائدين. ولا يزال الإقصاء الاجتماعي والتمييز ضد طائفة الروما متفشين على نطاق واسع، ولا سيما في مجالات الإسكان والعمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية. ويلزم بذل المزيد من الجهود لمكافحة التمييز وتشجيع التسامح لصالح تعزيز الاستقرار في البوسنة والهرسك.

إن جميع الذين عانوا نتيجة للحرب يريدون من يطمئنهم إلى أن السلام سيحظى بالحماية. ويشعر الزعماء السياسيون والدينيون على وجه خاص بتلك الحاجة. وفي هذا المقام، أود أن أسلط الضوء على إسهام صاحب الفضيلة رئيس العلماء، رئيس الطائفة الإسلامية. وغالباً ما تعبر تصريحاته عن مخاوف أولئك الذين يعتمدون عليه. وفي تلك الحالات، علينا أن نستمع. ونرى انتشار مشاعر عدم اليقين وأن الناس يشعرون بعدم الأمان. وقد تعرض صاحب الفضيلة رئيس العلماء، رئيس الطائفة الإسلامية، شخصياً للهجوم والإذلال في زمن الحرب، وهو الآن منخرط جداً في الحوار والمصالحة بين الأديان. وأقدر ذلك، وأشدد على الحاجة إلى الحوار بين الأديان، الذي ينبغي أن ندعمه.

الإنسانية إلى الدعم الكامل من المجتمع الدولي، لأن هناك آلاف القضايا التي يتعين النظر فيها. ويجب إدراج مجرمي الحرب الذين تدنيهم محكمة دولية في السجلات الجنائية الوطنية. وأرحب بالجهود الرامية إلى إيجاد أساس قانوني لذلك، وأنا على استعداد تام لدعمها. وأعمل عن كثب مع رئيس قلم الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في لاهاي. ويجب على أولئك الذين أدينوا وقضوا مدة عقوبتهم في السجن تجنب التحدث علانية، باستثناء التكلم عن وسائل جبر الضرر على نحو يحترم الضحايا.

ولا يمكن أن تتغلب المناهج الدراسية التي تختلف على أسس عرقية على ظلال الماضي. ويجب احترام تنوع الشعوب المؤسسة، ولكن يجب أن يكون هناك أيضاً حيز للمواطنين الذين لا ينتمون إلى هذه المجموعات العرقية.

ويمثل الانقسام في السياسة الخارجية والدفاعية قصوراً آخر في البوسنة والهرسك. وسيكون من المفيد للبلد إذا حقق أعضاء الرئاسة الثلاثة المزيد من الاتفاق على تبني مواقف مشتركة في السياسة الخارجية، لصالح البلد وجميع مواطنيها.

وفي مواجهة استمرار عدم الاستقرار، يغادر الناس - وخاصة الشباب - البلد بأعداد قياسية. والمشاركة السياسية بين الشباب منخفضة. وعند سؤالهم عن أسباب الهجرة، يشير الكثير من الناس إلى انتشار الفساد والمحسوبية والتعليم القائم على الفصل والمجتمع المنقسم ومحدودية سوق العمل.

ولا تزال مشاركة المرأة عموماً في البوسنة والهرسك في المناصب التنفيذية والتشريعية منخفضة. ومع ذلك، كانت هناك بعض التعيينات للنساء في مناصب سياسية رفيعة المستوى بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2022. وأتكلم هنا عن سعادة السيدة جيلكا تسفيانوفيتش، رئيسة مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وسعادة السيدة بوريانا كريستو، رئيسة مجلس الوزراء، والسيدة ليديا برادارا، رئيسة الاتحاد. وتشغل النساء نسبة حوالي 20 في المائة من مقاعد البرلمانات على

أيضا بالتعديل الدستوري الذي أجره مكتب الممثل السامي بشأن دعم الرئاسة لحكومة جديدة. ويتطلب الحفاظ على الاستقرار الذي تحقق على مر السنين اتخاذ تدابير لتجنب مآزق جديدة في المستقبل.

من ناحية أخرى، يساورنا القلق إزاء اللجوء إلى ما تُسمى بسلطات بون، لأنه يعزز، في رأينا، السرديات عن الفرض المزعوم للحلول من الخارج. وللحيلولة دون تساؤل ثقة الجمهور في النظام السياسي القائم، نشجع القوى المحلية على التحلي بضبط النفس ومراعاة أهمية وضع سلامة السكان ورفاههم فوق المصالح السياسية القصيرة الأجل. وبذلك المعنى، نرحب بالانتقال السلمي في نهاية المطاف إلى الحكومة الاتحادية الجديدة، في 28 نيسان/أبريل.

وتتظر البرازيل بقلق أكبر إلى الخطاب الانفصالي الذي يتبناه بعض الزعماء المحليين، لا سيما في ضوء التقارير التي تفيد بتكرار خطاب الكراهية القائم على أساس عرقي. وفي هذا الملف وغيره من الملفات، كان موقفنا واضحا وثابتا - فالبرازيل تحترم سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وتدين محاولات جعل ذلك المبدأ الأساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أمرا نسبيا. ونحث القادة المحليين على الإعراب عن رفضهم القاطع للمحاولات الانفصالية التي جلبت الكثير من المعاناة للبوسنة والهرسك في الماضي غير البعيد.

وعلى الصعيد الوطني، نحيط علما بقلق الممثل السامي إزاء الخلافات بين أعضاء الرئاسة. ونحن على ثقة من قدرة القادة البوسنيين على الحيلولة دون تسبب وجود وجهات نظر متعارضة - وهو متوقع في بيئة سياسية ديمقراطية - في تقويض الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والتكامل الإقليمي.

وتؤيد البرازيل اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين الطوائف لمنع وقوع المزيد من أحداث العنف القائم على أساس عرقي وتهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين بأمان.

وندين انتهاكات حقوق الأقليات في كلا الكيانين، وكذلك أي تمجيد للعنف أو إنكار للجرائم المرتكبة خلال الحرب. نحن ندرك مشاعر الإحباط فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات دايتون. ومع ذلك، نعتقد أن

ويتعين علينا، بوصفنا المجتمع الدولي، أن نجدد الوعد الذي قطعناه للبوسنة والهرسك في عام 1995 - وهو "لن يتكرر ذلك أبدا". ويستلزم الأمر الرد بوضوح على أولئك الذين يعرضون السلام للخطر. وإذا قلنا "لن يتكرر ذلك أبدا"، فيجب أن نتصرف بما يتماشى مع وعدنا.

في الختام، سأؤكد على رسالة واحدة فقط: إن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية غير قابلتين للتفاوض. فالحدود داخل البلد غير موجودة ولن توجد. واحترام الإطار الدستوري والقانوني والمؤسسي للبلد هو حجر الزاوية للسلام الدائم والاستقرار والتقدم. ومن دون ذلك، لا يمكن للبوسنة والهرسك أن تمضي قدما نحو الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي سيضر بجميع مواطنيها. ومن الممكن أن يحدث ذلك التحرك المطلوب باتجاه الاتحاد الأوروبي واعتماد المعايير الأوروبية في إطار اتفاق دايتون، خطوة بخطوة، حسب الاقتضاء.

إنني أقدر الحوار مع الأطراف السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك والمهاجرين الإقليميين وأجواء الانفتاح السائدة في هذا الشأن. وأنا متفائل بمستقبل البلد داخل الأسرة الأوروبية. فالكثير من الشباب يغادرون، لكن بعضهم باق. وأولئك الذين يبقون لا يوافقون على الحالة الراهنة. وهم مدعوون للعمل من أجل مستقبل أفضل ومشاركة أكبر. ويمكن أن يجلب ذلك زخما كبيرا للبلد.

ويبين تقرير بعض التطورات التي تنطوي على مشاكل، ولكنه ينطوي أيضا على قدر كبير من التفاؤل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد شميت على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل

السامي كريستيان شميت على إحاطته وتوضيحاته. وأرحب في هذه الجلسة برئيسة البوسنة والهرسك، وكذلك بوفدي صربيا وكرواتيا.

إن تشكيل الحكومة الجديدة تطور جدير بالترحيب يكفل احترام إرادة الأغلبية، كما عبروا عنها في الانتخابات الديمقراطية. ونشيد

فقط التقدم المحرز، بل يضع عقبات على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويساور مألظة قلق أيضا إزاء المبادرات والإعلانات التشريعية في كيان جمهورية صربسكا ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية، والمجتمع المدني، وحرية وسائل الإعلام. ندعو إلى تنفيذ تدابير موثوقة وحقائق لمعالجة مواطن القصور في حماية الحقوق الأساسية للأشخاص المنتمين إلى أقليات، بما في ذلك المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، ومنع التمييز ضدهم. ونريد بلدا قويا وموحدا يسن تشريعات متماسكة من خلال مؤسسات منسقة. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق الإصلاحات المناسبة والتغلب على تحديات المستقبل. ونشدد على ضرورة التزام جميع الأطراف التزاما قويا بالمصالحة وتعزيز التماسك. ونعتبر أن إدراج منهج دراسي يمثل التنوع ولكنه لا يميز على أساس العرق، لضمان نمو الأطفال في بيئة تصالحية.

تدرك مألظة أيضا أهمية دور العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في صون الأمن والاستقرار، وتعتقد أن وجودها حاسم للحفاظ على الحالة المستقرة الراهنة.

في الختام، نحث القيادة المسؤولة والرشيده في البوسنة والهرسك التي تسعى جاهدة إلى التعاون القائم على احترام جميع أعضاء المجتمع مع رؤية واضحة نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وترفض القرارات التي تديم الانقسام. ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى الدخول في حوار بناء وشامل يضمن التعايش السلمي بين جميع الطوائف.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كريستيان شميد، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية المفيدة. وأرحب أيضا بمشاركة رئيسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك في هذه الجلسة.

يبرز تقرير الممثل السامي تطورات مثل التشكيل السريع لمؤسسات الدولة على جميع المستويات في أعقاب الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. إن الأداء الفعال للأجهزة التنفيذية

الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك لا يزال يوفر أفضل الاحتمالات للحفاظ على السلام والاستقرار.

تكرر البرازيل تأكيد دعمها للتنفيذ الكامل لخطة 2+5، مما يمكّن البوسنة والهرسك من إكمال انتقالها أخيرا من الرقابة الدولية.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي على إحاطته الإعلامية. وتقدر مالطة دور الممثل السامي وولايته، وتسلم بأهمية مكتبه في الحفاظ على استمرار الاستقرار والسلام في البلد. ونأخذ على محمل الجد شواغل الممثل السامي إزاء الخطاب الانقسامية بين الأعراق والانفصاليين لكونه يمثل تهديدا للسلام والاستقرار في البلد وربما للمنطقة الأوسع. ووجود المكتب في البوسنة والهرسك أساسي لتيسير الحوار والحفاظ على الهدوء في المنطقة. ونؤكد من جديد موقفنا بشأن أهمية استدامة الاستقرار في غرب البلقان والرخاء الشامل في المنطقة.

لقد أحطنا علما بوجود السلطات الآن على مستوى الدولة والكيانين. ونأمل أن تعزز هذه الخطوة زيادة التعاون بين جميع الأطراف لتحقيق الاستقرار والرخاء الاجتماعي والاقتصادي. وتدعو مالطة إلى ضمان تمثيل المرأة في جميع المؤسسات الحكومية وتبرز أهمية وجود إدارة عامة شاملة. ونرحب بمنح البوسنة والهرسك في نهاية العام الماضي مركز مرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ونؤيد التزامها بتحقيق هدفها المتمثل في عضوية الاتحاد الأوروبي. ونشجع البوسنة والهرسك على السعي إلى اعتماد الإصلاحات الضرورية، لا سيما في معالجة الأولويات الرئيسية الـ 14 وتعزيز الأطر الدستورية والانتخابية والقضائية في البلد، مما سيكفل إحراز تقدم مجد نحو عضوية الاتحاد الأوروبي. ونحض على إجراء إصلاحات شاملة وقائمة على سيادة القانون.

تدين مالطة جميع الخطب والأفعال التي تستند إلى التعصب القومي المثير للشقاق والتي يمكن أن تؤدي إلى توترات أو صراعات لا لزوم لها، مما يقوض الاستقرار ونوعية الحياة في البلد. ويصدق هذا بشكل خاص على الخطاب الخطير حول الانفصال الذي لا يقوض

القادة بإجراء حوار بناء بروح من الاحترام المتبادل والتعاون وبناء توافق الآراء لصالح ناخبهم.

لا يجافي الحقيقة أن نلاحظ أن البوسنة والهرسك حاليا أكثر انقسامًا وأقل استقرارًا عما كانت عليه في أي وقت مضى منذ نهاية الحرب المروعة. وتهدد التوترات المتصاعدة بتمزيق هذه الأمة المتعددة الأعراق وإعادة إشعال أزمة سياسية، لا يستطيع شعبها، بل وبقية العالم، تحملها في وقت تتصاعد فيه التوترات السياسية العالمية. ولذلك، نحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على الاستمرار في تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق السلام وأهدافه المتمثلة في تحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

ريثما تكتمل خطة 2+5، نشجع جميع الأطراف على احترام مكتب الممثل السامي والعمل بالتعاون معه. كما نحث الممثل السامي على ممارسة مسؤولياته مع إيلاء الاعتبار الواجب للقوانين التمكينية، ونشدد على أهمية احترام جميع المؤسسات الوطنية. بعد أن مُنحت البوسنة والهرسك وقادتها مركز المرشح للاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، أتاح ذلك فرصة طيبة للنهوض بإصلاحات الدولة التي يمكن أن تعزز منظور البلد للتكامل مع الاتحاد الأوروبي.

في الختام، أؤكد من جديد التزام غانا بالحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها تماشياً مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وانطلاقاً من روح الاتفاق الإطاري العام للسلام.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كريستيان شميد على إحاطته الإعلامية. وأرحب بمشاركة السيدة جيليكافيانوفيتش، رئيسة مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وأرحب أيضاً بمشاركة ممثلي صربيا وكرواتيا في هذه الجلسة.

منذ جلستنا السابقة، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.9179)، شهدت الحالة في البوسنة والهرسك عدة تطورات هامة ينبغي تسليط الضوء عليها. فإجراء الانتخابات في 2 تشرين الأول/أكتوبر، وما أعقبها من تشكيل مجلس وزراء وسلطة تنفيذية، فضلا

والتشريعية والقضائية للحكومة حجر الزاوية للمجتمعات الديمقراطية والسلمية والمستقرة. وفي البوسنة والهرسك، يكتسي ذلك أهمية حاسمة في الخروج من المأزق السياسي، الذي منع الدولة في الآونة الأخيرة من الوفاء بالعقد الاجتماعي مع مواطنيها. ونشجع على إحراز مزيد من التقدم نحو تشكيل حكومة اتحادية جديدة.

ونلاحظ الالتزامات التدريجية بضمان الاستدامة المالية من خلال اعتماد ميزانية عام 2023، فضلا عن الإطار العالمي للتوازن المالي والسياسات في البوسنة والهرسك 2023-2025، المصمم لزيادة تمويل مؤسسات الدولة بهوامش كبيرة ودعم فعاليتها. وتشجعنا أيضا التطورات التدريجية في مجالات الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وتطوير الهياكل الأساسية والإدارة العامة، والإصلاحات المالية والاقتصادية، وكلها تجري في مقاطعة برتشكو. وكما قلنا من قبل، ينبغي أن تكون عوائد الإرادة السياسية والتعاون منارة للتنفيذ الكامل لخطة 2+5 في جميع أنحاء البوسنة والهرسك.

ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من التحديات المعقدة في تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء الخطب والأفعال المثيرة للشقاق التي تميزت بها الفترة قيد الاستعراض. فاللغة التصعيدية وخطاب الكراهية يقللان من احتمالات المصالحة والتعايش السلمي بين المجتمعات العرقية العديدة في البوسنة والهرسك ويجب تجنبهما قدر الإمكان. ونحث جميع الأطراف على البقاء وفية لالتزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري العام ونشدد على ضرورة تحقيق جميع التطلعات القومية المشروعة من خلال الحوار بحسن نية وبطريقة لا تزعزع استقرار السلام الهش في البلد.

نلاحظ أيضا استمرار الخلافات في الرئاسة بشأن المسائل المتعلقة بالنظام الدستوري، ومسائل السياسة الداخلية والخارجية. ونكرر دعوتنا إلى القادة من أجل العمل بتعاون للنهوض بمجالات القواسم المشتركة وإيجاد نهج عملية لمعالجة الشواغل المعلقة. ونرى أنه لا يمكن إحراز تقدم يذكر بشأن العديد من المسائل المتنازع عليها ما لم يلتزم جميع

المثيرة للانقسام والتي يمكن أن تقوض بناء سلام دائم. ونشجع الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك على مواصلة جهودهم لإزالة العقبات أمام مشاريع التنمية الاقتصادية والاتفاق على موقف بشأن دور المجتمع الدولي. وسيسهم ذلك التقدم السياسي في تحسين الحالة الاقتصادية. ونشجع البوسنة والهرسك على معالجة تركة الحرب باتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بضحاياها والعائدين والناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والأشخاص المفقودين.

في الختام، يؤكد بلدي مجددا دعمه لعملية أثلثا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي والتي تشكل جزءا أساسيا من هيكل السلام والأمن الرامي إلى مساعدة البلد في التغلب على تحدياته الأمنية. ونؤيد المبادرات الوطنية التي تعزز التفاعل بين الكيانات والاتحاد والتي ستمكن البوسنة والهرسك من أن تظل مسيطرة على مصيرها.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أعرب عن تقديري للإحاطة المفصلة عن الحالة في البوسنة والهرسك كجزء من هذه المناقشة وأنه بحضور ممثلي البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي وكرواتيا وصربيا هنا اليوم.

تشدد إكوادور على أهمية مكتب الممثل السامي في رصد تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، فضلا عن عمله في ضمان الأمن والاستقرار في البلد. ونحث جميع الأطراف على التعاون مع مكتب الممثل السامي وتكثيف جهودها للوفاء بالالتزامات والشروط والأهداف المحددة في عام 2008 بموجب خطة 2+5 وتنفيذها. ولن يكون إغلاق المكتب مفيدا إلا بعد استيفاء تلك الشروط وتحقيق الأهداف.

ونشيد بإجراء الانتخابات العامة سلميا في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي والإسراع بتشكيل السلطات الجديدة، فضلا عن قرار كسر جمود عملية تشكيل حكومة اتحاد البوسنة والهرسك. ونحث على توسيع نطاق الجهود الرامية إلى النهوض بالمشاركة الكاملة والمتساوية والأمانة للمرأة في الحياة السياسية في البوسنة والهرسك. وندعو جميع

عن اعتماد الميزانية في الإطار الزمني القانوني، تطور ملحوظ يشهد على الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك لممارسة سلطتها السيادية الكاملة. وقد رحبنا بالمشاركة النسائية الكبيرة في الانتخابات العامة لعام 2022، حيث شكلت النساء 42 في المائة من إجمالي 258 7 مرشحا مسجلا. ونلاحظ أيضا زيادة مشاركة الشباب في الحياة السياسية للبلد، وهو أمر ينبغي تشجيعه لضمان بناء الدولة على نحو متسق وتوفير آفاق مستقبلية للشباب وإبطاء الاتجاه نحو مغادرة البلد في أوساطهم، حيث تدفق أكثر من نصف مليون شاب إلى الخارج على مدى السنوات العشر الماضية، الأمر الذي يشكل تحديا إنمائيا كبيرا للبوسنة والهرسك.

ونشدد على أهمية تعزيز تنفيذ اتفاق دايتون للسلام لعام 1995، الذي يشكل بلا شك إحدى أفضل الضمانات التي تمكن البوسنة والهرسك من بناء مستقبل سياسي يتوافق مع تاريخها وواقعها الاجتماعي ويأخذ في الاعتبار تطلعات الكيانات والشعوب الثلاثة المؤسسة. ويشجع بلدي القادة السياسيين في البوسنة على العمل معا لتحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك إجراء الإصلاحات الضرورية، وخاصة تعزيز سيادة القانون. ومن الضروري أن يشكل الاتحاد أخيرا حكومة، لأنه بالنظر إلى حقيقة أن الانتخابات أجريت في عامي 2018 و 2022، فمن الصعب تصور أن يظل الفائزون في انتخابات عام 2014 في مناصب مؤقتة. ونأمل أن تتمكن الأطراف الممثلة لكل شعب من الشعوب المؤسسة الثلاثة، بفضل الاتفاق الذي توصلت إليه على تشكيل ائتلاف، من التغلب على ذلك التحدي وأن تعمل في سبيل إيجاد حلول توفيقية بشأن المسائل الخلافية. ونرحب بالالتزام الواضح لأعضاء الرئاسة الجديدة بالتعجيل بتنفيذ الأولويات الرئيسية الـ 14 للاندماج في الاتحاد الأوروبي.

ويتطلب بناء مجتمع أكثر شمولاً ومساواة اعتماد تدابير تعزز التعايش، مع احترام الحقوق والحريات الفردية وحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الدين. ونحث جميع الأطراف على التحلي بضبط النفس والامتناع عن أي شكل من أشكال خطابات الكراهية أو الخطابات

السيدة جيلكا تسفيانوفيتش، رئيسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، فضلا عن ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والاتحاد الأوروبي في جلسة اليوم.

وبعد قرابة ثلاثة عقود من اتفاق دايتون لعام 1995، تم إحراز تقدم كبير في البوسنة والهرسك.

فلقد شهدت انتخابات العام الماضي مشاركة جميع الأحزاب السياسية بالكامل. وعلى الرغم من أن الانتخابات شكلت بعض التحديات فإننا نشيد بجميع الأطراف لحلها الخلافات الانتخابية سلميا. وهذا معلم هام آخر في تطور البوسنة والهرسك كدولة.

وترى الإمارات العربية المتحدة أن الحفاظ على الاستقرار السياسي وتعزيزه أمر أساسي إذا أريد للبوسنة والهرسك أن تبني على سلام دائم وأن تحققه. إن تشكيل حكومة اتحاد البوسنة والهرسك مؤخرا هو خطوة هامة إلى الأمام للشعب الاتحاد ولجميع مواطني البلد.

وفيما يتعلق بمناقشة اليوم، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، إن تشجيع التسامح والتعايش السلمي ضروري لتحقيق السلام المستدام، لا سيما في مجتمعات متنوعة مثل البوسنة والهرسك. والإمارات العربية المتحدة على قناعة بأن الاحترام الشديد للأخوة الإنسانية والتسامح والتعايش هو حجر الزاوية لمستقبل سلمي للجميع. إن تعزيز ثقافة الاحترام والتفاهم المتبادلين للناس من جميع الخلفيات يمكن أن يكون أساسا لمجتمع آمن ومأمون ومزدهر. والجهود المحلية والشعبية لتعزيز الحوار بين الطوائف تؤدي دورا حاسما في دعم بناء السلام الطويل الأجل، وتشجعنا هذه الجهود في البوسنة والهرسك، التي كثيرا ما يقودها جيل الشباب.

ثانياً، ما زلنا نشدد على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع جوانب الحياة السياسية وصنع القرار في البوسنة والهرسك. فالمرأة تضطلع بدور أساسي في دعم جهود المصالحة في مجتمعات ما بعد النزاع. إن إدماجها الكامل أمر ضروري للبلد من أجل تحقيق السلام المستدام. ولذلك نشجع الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة على جميع مستويات صنع القرار.

الأطراف إلى إنهاء الأساليب المستخدمة للحد من إمكانية وصول المرأة وجميع أنواع العنف الجنساني، بما في ذلك التحرش.

يساور إكوادور القلق إزاء تصاعد الخطاب الانفصالي من جانب مختلف الأطراف الفاعلة في البلد، وهو تطور يمكن أن يهدد سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، الأمر الذي قد يعرض الاستقرار الإقليمي للخطر. ونحث جميع الأطراف على ممارسة الهدوء وضبط النفس والامتناع عن أي أعمال انفرادية يمكن أن تقوض النظام الدستوري المنشأ بموجب اتفاق دايتون. ويرفض وفد بلدي أيضا نشر خطب الكراهية والخطب الهدامة بشأن المسائل العرقية والدينية، مما يعمق الانقسامات ويقوض عملية المصالحة في البلد. وندعو السلطات إلى أن تكون قذوة يحتذى بها وأن تمتنع عن الخطب أو الأعمال المثيرة للانقسام التي يمكن أن تقوض الثقة في مجتمعاتها المحلية. ولا يمكن ضمان التعايش السلمي والأمن والمتعدد الأعراق والأديان إلا من خلال الحوار القائم على الاحترام وتعزيز سيادة القانون وكفالة عدم الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، ندين بشدة إنكار أو تمجيد جرائم الحرب، وهو أمر لا يزال يؤلم الضحايا والمجتمع. وضمان المساءلة عن هذه الجرائم، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، أمر بالغ الأهمية لعملية المصالحة في البلد. ويساورنا القلق أيضا إزاء التطورات السياسية الأخيرة في البوسنة والهرسك التي تهدد بتقويض التقدم المحرز على مدى السنوات الـ 27 الماضية. ونأمل أن تتحي الأطراف مصالحها السياسية جانبا وأن تظهر احترامها غير المشروط للمؤسسات الوطنية للبلد واتفاق دايتون للسلام بوصفه آلية لتوطيد السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

في الختام، ينبغي لمجلس الأمن أن يحافظ على التزامه بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واتفاق دايتون. وفي هذا الصدد، ستواصل إكوادور إظهار دعمها للعمل الذي تقوم به عملية أثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في ذلك البلد في مجال السلام والأمن.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أشكر الممثل السامي شमित على إحاطته وأرحب أيضا بمشاركة

وكما سمعنا من الممثل السامي، هيمنت على الفترة المشمولة بالتقرير تطورات سياسية مكثفة في البوسنة والهرسك. إننا نرحب بإنشاء مؤسسات تنفيذية، على جميع المستويات، في أعقاب الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر. فهذه خطوة هامة نحو أداء الإدارة لوظائفها بشكل طبيعي على جميع المستويات.

والقرار الذي اتخذته المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر بمنح البوسنة والهرسك مركز مرشح الاتحاد الأوروبي هو معلم تاريخي من المنظور الأوروبي لهذا البلد، وله أثر إيجابي على المنطقة بأسرها. إنه رسالة واضحة وجريئة من الاتحاد الأوروبي لصالح المزيد من الالتزام والدعم القوي للإصلاحات التحويلية. وهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما بالنسبة للبوسنة والهرسك.

وينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يوحّدوا صفوفهم للعمل والوفاء بالأولويات الرئيسية الأربع عشرة التي حددتها مفوضية الاتحاد الأوروبي - وهي خارطة طريق لبدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى مزيد من العمل الجوهري من أجل التنفيذ الكامل لخطة 2+5.

إن إحرار تقدم نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي سيكون، إلى حد بعيد، الاستثمار الأفضل والأكثر جدوى لمستقبل البلاد منذ اتفاق دايتون. وسيطلب ذلك اتخاذ خطوات حازمة لتعزيز سيادة القانون، والحكم الديمقراطي، والحريات الأساسية، ولضمان المساواة في الحقوق للجميع. كما أنه يمثل فرصة لزيادة مشاركة المرأة ولمشاركة أوسع للشباب في عملية ستحدد مستقبلهم.

في الأسبوع الماضي، في 5 أيار/مايو، أحييت البوسنة والهرسك ذكرى مقتل 1601 طفلا خلال حصار سراييفو، بين عامي 1992 و 1996. لقد تم قتل العديد منهم أثناء استهداف القنصاة لهم بشكل انتقائي ومتعمد، وذلك في واحد فقط من الأعمال الوحشية التي تم ارتكابها في عهد الرجلين المدانين باعتبارهما مجرمي حرب مارسا الإبادة الجماعية، راتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش.

ثالثا، بينما يبني البلد من أجل مستقبل أكثر ازدهارا ينبغي إيلاء الاعتبار اللازم للتنمية الاقتصادية. تؤمن الإمارات العربية المتحدة إيماننا راسخا بأن التنمية الاقتصادية هي مفتاح الحفاظ على السلام الدائم ويمكن أن تؤدي دورا مهما في تسهيل المصالحة بعد انتهاء النزاع.

ولكي تكون التنمية الاقتصادية فعالة حقا يجب أن تكون شاملة، وأن تكفل للنساء والشباب - والناس من جميع الطوائف - قدرتهم على الاستفادة من هذه التنمية. وتعزز التنمية الاقتصادية المنصفة التماسك والتكامل الاجتماعيين وتبني القدرة على الصمود ضد خطاب الكراهية ومحاولات إثارة التوترات العرقية.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأعيد بقوة تأكيد دعم بلدي للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، وفقا للقانون الدولي واتفاق دايتون. إننا نؤيد بقوة العمل الذي تقوم به المؤسسات الوطنية والدولية التي تدعم البوسنة والهرسك، بما في ذلك مكتب الممثل السامي، وعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، والمؤسسات المنشأة بموجب اتفاق دايتون.

ونحث جميع الأطراف الفاعلة في البوسنة والهرسك على الانخراط بحسن نية في جهود حل النزاعات السياسية المستمرة وتجنب اللغة المشحونة عرقيا ودينيا - أو أي لغة يمكن أن توجج التوترات.

وفي هذا الوقت الحرج في المنطقة والعالم، من المهم أكثر من أي وقت مضى التركيز على تعزيز مناخ سياسي مستقر وتحقيق الوعد بالسلام والازدهار.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي، السيد كريستيان شميد، على إحاطته الثاقبة. إننا نقدر جهوده وانخراطه النشط في البوسنة والهرسك وندعمها بالكامل. ونرحب بحضور رئيسة مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، السيدة جيلكا تسفيانوفيتش. وننوه أيضا بالرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن من عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، السيد دنيس بيثيروفيتش، بشأن مشاركة البلد في هذه الجلسة.

وأى ضغط من أجل سياسات أكثر تشدداً وعدوانية وغير دستورية في البوسنة والهرسك هو طعنة في الظهر لوحدة البلد وقدرته على العمل ومستقبله. إن إجراءات وسياسات جمهورية صربسكا المستمرة اليوم هي وصفة لكيفية جعل البلد مختلاً وظيفياً. فلم يتم الاتفاق على هذه الإجراءات والسياسات في دايتون؛ وهي غير مدرجة في دستور البوسنة والهرسك؛ ولم يقبل بها أي أحد في أوروبا، وهي ليست ما يحتاج إليه البلد والمنطقة بأسرها في الوقت الحاضر. يبدو أن قادة جمهورية صربسكا وسياسيها قد نسوا عواقب إثارة الانقسام العرقي. ويبدو أنهم يتجاهلون الثمن الذي دفعه البلد والمنطقة في الماضي، على الرغم من أن العديد من الجراح لا تزال مفتوحة. إنهم مخطئون ويجب أن يستيقظوا لأن التفكك هو الماضي، في حين أن التعاون بحسن نية هو المستقبل.

لن يتمكن أحد أبداً من بناء مستقبل قابل للحياة ومستدام في أوروبا من خلال تجريد مجرمي الحرب وإنكار الإبادة الجماعية والتشكيك في سيادة ووحدة البلد والاستثمار في خطاب الكراهية والتمييز. بل على العكس من ذلك، بُنيت أوروبا في العقود الثمانية الماضية من خلال الاستثمار في المصالحة والعمل معاً من أجل المنفعة المتبادلة، حيث لا يوجد خاسرون، بل رابحون فقط.

ولذلك نعتقد أن جمهورية صربسكا الحالية ليست ولا ولن يمكن أن تكون نموذجاً سياسياً يحتذى به في غرب البلقان. ولا ينبغي أن يُسمح لها بكسر العمود الفقري للبلد أو روح التعاون والتفاهم السائدة الآن في المنطقة.

لقد كادت حرب دموية شعواء أن تمزق البوسنة والهرسك قبل ثلاثين عاماً. وقد وضع اتفاق دايتون للسلام حداً لتلك الحرب. وقد ساد السلام منذ ذلك الحين، لكنه لم يتحقق بالكامل. ويشكّل نفاذ صبر شباب البلد جرس الإنذار الذي يشير إلى تأخر السياسيين أو تباطؤهم. وعليه، فإن الوقت حان ليوحد الجميع هناك صفوفهم من أجل الصالح العام وأن يعملوا على جدول أعمال واحد يلبي تطلعات الناس إلى مستقبل أفضل مشترك. ويجب أن ينحى جانباً كل من يقف في طريق تحقيق ذلك.

وبينما نقدر كثيراً التعديل الذي قدمه الممثل السامي للقانون المتعلق بمركز سربرينيتشا - بوتوتشاري التذكاري ومقبرة ضحايا الإبادة الجماعية في عام 1995، إلا أنه يجب رفض أي محاولة لإعادة كتابة التاريخ. فلا يمكن محو التاريخ. ولا يمكن للتاريخ إلا أن يساعد على فهم الماضي الجماعي وأن يكون بمثابة درس لاتخاذ قرارات أفضل في المستقبل.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التطورات في جمهورية صربسكا التي تشكل انتهاكاً صارخاً ومتعمداً لدستور البوسنة والهرسك. إن محاولات إثبات ملكية جمهورية صربسكا لممتلكات مختارة تقع ضمن ولاية الدولة البوسنية هي أمر غير مقبول. علاوة على ذلك، فإن الاحتفال بيوم جمهورية صربسكا غير الدستوري، في 9 كانون الثاني/يناير، فضلاً عن الدعوات الموجهة إلى القضاة الذين يمثلون الصرب في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك للاستقالة، ومحاولات التأثير سياسياً على الجهاز القضائي عموماً، ليست سوى آخر هذه التحركات وجزء من سياسة مستمرة من الأعمال الاستفزازية ذات نوايا واضحة لتفتيت البلد.

لقد أصبح ذلك نمطاً، وأصبح تقريبا من الطقوس. إن زعيم جمهورية صربسكا لا يفوت أبداً فرصة لاستخدام بلده ككيس للملاكمة، حيث يهاجم الوحدة، ويقوض كيان دولة البوسنة والهرسك والأداء الطبيعي لعملها. وفي حين أن واجبه ومسؤولياته هي المشاركة في المؤسسات المشتركة، إلا أن سياساته وأفعاله تُبدي عكس ذلك.

دعونا لا ننسى أنه قد تم فرض الجزاءات على ميلوراد دوديك لأنه على وجه التحديد متواطئ مع أولئك، في الداخل والخارج، الذين يعملون ليلاً ونهاراً ضد وحدة البوسنة والهرسك، وضد العدالة والتعاون والتفاهم والمصالحة في البلد وفي غرب البلقان، وضد المسار الأوروبي - الأطلسي المؤكد والمتسارع للمنطقة بأسرها.

إننا نشيد بالانخراط النشط للممثل السامي من أجل وقف هذه الديناميات الخطيرة في البوسنة والهرسك ونحثه على مواصلة السير على هذا الدرب. كما أننا نقدر ونؤيد بالكامل الدور الذي تؤديه العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك لتحقيق الاستقرار.

إلى الوفاء بالشروط المحددة لاختتامها، بما في ذلك استيفاء معايير 2+5. وما فتئنا عضوا ملتزما في مجلس تنفيذ اتفاق السلام دعما للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وهيكلها الأساسي بوصفها دولة واحدة ذات سيادة تتألف من كيانين. ونقر أيضا بالعمل الفعال الذي تقوم به العملية العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في صون السلام في البوسنة والهرسك. فهي تواصل الاضطلاع بدور حاسم الأهمية في والأمن الإقليمي.

لقد حان الوقت الآن لكي تبدي جميع الأطراف في البوسنة والهرسك الشجاعة والقيادة وترفض سياسات الانقسام والكراهية لصالح التعاون والتفاعل البناء. وذلك ضروري إذا كان للبلد أن يحقق الاستقرار والرخاء لجميع مواطنيه.

السيد سون جيتشيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بحضور سعادة السيدة جيلكا تسفيانوفيتش، رئيسة مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، فضلا عن ممثلي صربيا وكرواتيا والاتحاد الأوروبي.

لقد أضحت الحالة السياسية في البوسنة والهرسك، منذ أن أجريت الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، مستقرة بشكل عام، ونعرب عن ترحيبنا بذلك. وموقف الصين من مسألة البوسنة والهرسك ثابت وواضح. فنحن نحترم سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامتها الإقليمية والخيار الذي اتخذته شعبها لمستقبل بلده. ونشجع جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على المشاركة بنشاط في حوار بناء من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. ويحدونا الأمل في أن تعطي جميع الأطراف الأولوية لمصالح البلد وشعبه وتعزز الثقة المتبادلة وتحمي معا الاستقرار السياسي في البلد.

وفيما يتعلق بآلية الممثل السامي وعملية اختيار المرشح لشغل المنصب، فإن موقف الصين لم يتغير. فلا يمكن إنكار دور المجلس في عملية تعيين الممثل السامي، فضلا عن كونه ممارسة متبعة. ومع ذلك، يثير استخدام سلطات بون الجدل إلى حد كبير في البوسنة والهرسك منذ بعض الوقت. فالممثل السامي وسلطات بون يشكّلان ترتيبين خاصين من أجل حقبة زمنية معينة. وينبغي للمجتمع الدولي

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أرحب بمشاركة الممثل السامي في هذه الجلسة. فالسيد شميت ومكتبه يواصلان الاضطلاع بدور حاسم في الإسهام في تحقيق الاستقرار والأمن في البوسنة والهرسك. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يُجري مجلس الأمن حوارا مستتيرا ومفتوحا مع السيد شميت بشأن الحالة على الأرض.

وتود المملكة المتحدة أن ترى البوسنة والهرسك تمضي قدما مجسدة بلدا أوروبا ديمقراطيا ومستقرا ومزدهرا. وقد رحبنا بتشكيل حكومة جديدة لاتحاد البوسنة والهرسك في 28 نيسان/أبريل. فوجود حكومة قادرة على أداء وظيفتها وتتسم بالفعالية أمر حيوي لمواجهة الجهات الفاعلة المعادية وإحراز تقدم نحو تحقيق التكامل الأوروبي - الأطلسي وتنفيذ الإصلاحات. ولئن كان من المؤسف أن الممثل السامي، السيد شميت، قد اضطر إلى اتخاذ إجراءات تنفيذية، فإنه قد شجع، إلى جانب المجتمع الدولي، السياسيين المحليين مرارا على التوصل إلى اتفاق وتشكيل حكومة. وتبقى سلطاته التنفيذية أداة ضرورية متى تطلبت الحالة ذلك. ونحث جميع الجهات الفاعلة في البوسنة والهرسك على تنحية المصالح الضيقة جانبا وتعزيز السياسات التعاونية والبناءة في الفترة المقبلة. ويشمل ذلك وقف محاولات عرقلة الحوكمة والعمل معا للاتفاق على بديل للتعديل الدائم لدستور الاتحاد قبل أيار/مايو 2024. ونرحب بالنهج الاستباقي الذي اتخذته مجلس الوزراء الجديد للبوسنة والهرسك ونأمل أن نرى هذا النشاط يستمر.

ولا تزال التصريحات والإجراءات الخطيرة والمثيرة للانقسام والانفصال من قيادة جمهورية صربسكا تشكّل مصدر قلق لدينا. وكما أوضح الممثل السامي، تواصل سلطات جمهورية صربسكا تقويض مؤسسات الدولة في محاولة للإضرار بسلامة الدولة. وتهدد التحركات التشريعية الاستبدادية الأخيرة السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك والمنطقة الأوسع. وإزاء تلك الخلفية، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يواصل مجلس الأمن دعمه لتنفيذ اتفاق دايتون للسلام وللممثل السامي. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة التزاما راسخا باتفاق دايتون والهياكل الدولية المرتبطة به. ونرحب بجميع الجهود الرامية

الخارجية، التي تعمل من خلال مكتب الممثل السامي وعدد من أشكال الوجود الدولي في سراييفو، علنا بالتوترات المتفاقمة بين الأعراق وبين الأطراف، مستغلة بشكل صارخ الدور المنوط بها في الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك لعام 1995. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء الأنشطة المدمرة التي يقوم بها من يسمي نفسه ممثلا ساميا.

لقد وافق المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام السلام في وقت سابق على مسار نحو تسليم المسؤولية الكاملة إلى الشعب البوسني، والذي تمت تحنيطه جانبا وطواه النسيان. ويستحضر سلوك الممثل السامي الزائف في تلك الدولة الأوروبية المستقلة ذات السيادة، المتمثل في تدخله السافر في الشؤون الداخلية للبوسنة والهرسك، بعضا من أسوأ التقاليد الاستعمارية إذ أنه يتدخل في دستور أحد كياناتها، وهو اتحاد البوسنة والهرسك. فلا علاقة لقانونها الجنائي وقوانينها الانتخابية بتسهيل تنفيذ اتفاق السلام، مهما حاول السيد شميت ورعاه الغربيون قول ذلك. لقد خرجت الحالة بالفعل عن السيطرة لدرجة أن السيد شميت يتخذ قرارات بشأن تشكيل حكومة اتحاد البوسنة والهرسك.

وفيما يتعلق بالدستور، لا يمكننا أن نغفل ذكر العمل الذي تضطلع به المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك التي تتحول بشكل متزايد، في الوقت الذي يُفترض فيه أن تحمي مصالح البلد، إلى أداة لخدمة العواصم الغربية، وغالبا ما تعمل جنبا إلى جنب مع مكتب الممثل السامي. وبالفعل، فإن ثلاثة من القضاة التسعة العاملين في المحكمة حتى اليوم من الرعايا الأجانب. وهم الآن ألماني وألباني وسويسري يسهرون على رفاه مواطني البلد. وذلك مثال صارخ بصفة خاصة على الكيفية التي لا تحترم بها سيادة بلد في القرن الحادي والعشرين، ناهيك عن بلد في وسط أوروبا. إن هذه القوى الخارجية إنما تضاعف المشاكل، بإعادتها تشكيل أهم مجالات الحياة السياسية الداخلية للبوسنة والهرسك بشكل فج، وفقا لرؤيتها الخاصة المنفصلة تماما عن الواقع، وتجعلها مشاكل مزمنة. إنها تعطي انطباعا بأنها تعالج القضايا الأساسية. وبصراحة، فإن تداعيات هذه الأعمال

أن يعتمد نهجا عادلا ومتوازنا وحكيما إزاء مسألة البوسنة والهرسك وأن يقدم المساعدة البناء بطريقة تتكيف مع التطورات على أرض الواقع وتلبي الاحتياجات الحقيقية لسكان البلد.

ولا بد أن نشير أيضا إلى أن الجزاءات الانفرادية التي لا يأذن بها مجلس الأمن ليس لها أساس في القانون الدولي. وهي لن تساعد في تهدئة الخلافات بين مختلف الأطراف، بل قد تزيد من حدة التوترات. ونحث البلدان المعنية على الكف عن فرض الجزاءات وممارسة الضغط والتدخل في الشؤون الداخلية للبوسنة والهرسك.

وفي العام الماضي، أظهر النمو الاقتصادي في البوسنة والهرسك زخما إيجابيا. ومع ذلك، لا يزال البلد يواجه تحديات من قبيل التضخم والارتفاع الكبير في معدلات البطالة وتدفق السكان إلى الخارج. ويتعرض اقتصاد البلد وسبل عيش شعبه للضغط. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكتف الدعم المقدم للبلد لمساعدته في مواجهة تحدياته الإنمائية. ومن ناحية أخرى، ينبغي للبلد أن يهيئ بيئة أعمال منصفة وعادلة وغير تمييزية لمنشآت الأعمال الأجنبية، مما سيساعد في جذب الاستثمار الأجنبي وإيجاد فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلد.

ونؤيد جميع الجهود التي تقضي إلى الحفاظ على السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك ونشيد بالدور البناء الذي تضطلع به صربيا وكرواتيا وغيرهما من البلدان في المنطقة. ونأمل أن تواصل العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك دورها النشط في صون الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة سعادة السيدة جيلكا تسفانوفيتش، رئيسة مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، في جلسة اليوم.

ونلاحظ بقلق بالغ أن الحالة في البوسنة والهرسك قد دخلت مرحلة جديدة وخطيرة نوعيا. فقد أصبح المجتمع الغربي طرفا مباشرا في الأزمة السياسية الداخلية التنظيمية في البلد. وتتلاعب القوى

من مجلس الأمن بالموافقة على تعيين السيد شميد في منصب الممثل السامي.

لقد شعرنا بخيبة أمل إزاء التقرير الخامس والخمسين لعملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، التي لا تشمل ولايتها، كما نعلم، تقديم تقييم للحالة السياسية الداخلية في البوسنة والهرسك. ومع ذلك، استرعي انتباهنا وجود مثل هذا التقييم فضلا عن جزئه السياسي المتحيز، الذي لا يجسد الواقع على الأرض. ونعتقد أن المبالغات المتعمدة في التقرير والنهج الذي يلقي باللوم حصرا على صرب البوسنة ليست سوى الزج ب مصالح بعض بلدان الاتحاد الأوروبي في الحالة في البوسنة والهرسك من خلال عملية ألتيا. وفي ذلك الصدد، نوصي بأن تركز قيادة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي - ألتيا على إجراء تقييمات للحالة الأمنية، التي ظلت في مستوى جيد طيلة كل هذه السنين.

وندعو أعضاء المجلس إلى الاطلاع على التقرير الجدير بالذكر حقا الذي أعدته جمهورية صربسكا، والمليء بالمواد الوقائية المفيدة عن الحالة الحقيقية في البوسنة والهرسك. وندعو المجلس إلى تقييم الحالة الواقعية. ومن الأهمية بمكان ألا نصدق بشكل أعمى ما يدفعه أصحاب المصلحة الغربيون المتحيزون والممثل السامي غير الشرعي، بل أن نفكر مليا في المسائل القائمة من خلال منظور اتفاق دايتون للسلام الذي أيدته قرارات المجلس. وتؤيد روسيا، بوصفها إحدى الدول التي شهدت التوقيع على اتفاق دايتون، المبادئ الأساسية لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية والمساواة بين شعوبها المؤسسة الثلاثة وكيانين يتمتعان بسلطات دستورية واسعة تأييدا تاما. ونعتقد أن مفتاح حل المشاكل بين البوسنيين يكمن حصرا في الدخول في حوار شامل بين الأعراق، بدون تدخل خارجي، وعلى أساس أحكام دايتون فحسب.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل السامي كريستيان شميد على إحاطته وأرحب بمشاركة السيدة جيلكا تسفانوفيتش، رئيسة هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، في جلسة اليوم.

الإجرامية ستؤثر على أجيال من البوسنيين، وبكل أمانة وبروح من المسؤولية، نريد أن نحذر مجلس الأمن من ذلك الآن.

فقد أصبح مجلس تنفيذ اتفاق السلام ناديا للمصالح يتعارض بوضوح مع مصالح شعوب البوسنة والهرسك. ومرة أخرى، لقد أصبح واضحا أن قرارنا بتعليق مشاركتنا في مجلس تنفيذ اتفاق السلام جاء في الوقت المناسب وله ما يبرره تماما. ونطالب باستئناف عملية الحوار وتوافق الآراء. وينبغي إغلاق مكتب الممثل السامي نفسه في أقرب وقت ممكن. فهو لم يعمل سوى على إلحاق الضرر بالبوسنة والهرسك وشعوبها. لقد بلغت التجربة الغربية على المجتمع البوسني مداها، وقد حان الوقت لتحرير شعب البلد من الإذلال. وتشهد الاحتجاجات الجماهيرية المتكررة بشكل متزايد ضد أنشطة مكتب الممثل السامي على وجاهة تلك الحجة.

إن هدف استراتيجية الغرب واضح تماما ويجب ألا يضل أحدا. فباستخدام مجموعة الأدوات غير القانونية لديه، من المفترض في مكتب الممثل السامي أن يقوم بإعادة تشكيل المشهد السياسي بشكل جذري على كل مستوى من مستويات الحكومة وتدمير نظام التوازن بين شعوب البلد، وضمان وجود قوات تسيطر عليها واشنطن وبروكسل، ودفع البلد إلى أحضان منظمة حلف شمال الأطلسي في تحد لإرادة شعبه السيادية. وستكون النتيجة كارثة لا على المنطقة فحسب، بل على أوروبا بأسرها. ولا يمكن للمجلس أن يغض الطرف عن الخروج على القانون الذي يحدث في البوسنة والهرسك. إن رؤية دايتون المتعددة الأعراق للبلد في خطر. ويشكل النهج الغربي الاستعماري الجديد التقليدي الذي تتخذه البلدان الغربية في البوسنة والهرسك تهديدا حقيقيا لتنفيذ اتفاق السلام. والأسوأ من ذلك أنه يقوض أسس دولة البوسنة والهرسك ذاتها وينتهك الحقوق الأساسية للشعوب المكونة لها، مما يزيد من حدة التوتر مرة أخرى.

وسنمتنع عن التعليق على ما يسمى بتقرير ما يسمى بالممثل السامي. فنحن نرى أنه لا يجوز نشر افتراءات فرد كوثيقة من وثائق مجلس الأمن. ونشدد مرة أخرى على أنه لا يوجد ولم يصدر قط قرار

باستهداف وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية. فهي ستمثل خطوة إلى الوراء من حيث حماية الحقوق الأساسية والتقارب الأوروبي في البلد إذا تم اعتمادها بشكل نهائي وتنفيذها. وأود أيضا أن أذكر أعضاء المجلس بأن في البوسنة والهرسك التي تمضي قدما على الطريق الأوروبي، لا يوجد على الإطلاق مكان للخطاب الرجعي أو تمجيد جرائم الحرب.

وتؤيد فرنسا تأييدا تاما عمل مكتب الممثل السامي، الذي نعلم أنه لا يقصد به أن يدوم أكثر مما هو ضروري. فقد وضعت خطة 2+5 بوضوح، في عام 2008، الشروط اللازمة لنهاية ولاية الممثل السامي، ولكننا لم نصل إلى ذلك بعد. وكذلك نعيد تأكيد دعمنا الكامل لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، التي اضطلعت بدور أساسي في تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك والمنطقة الأوسع منذ نشرها في عام 2004.

وفي الختام، يحذوني الأمل في أن يجلب مركز البوسنة والهرسك كبلد مرشح زخما للتغيير فيها، الذي أكرر أنه ليس غاية في حد ذاته بل نقطة انطلاق على طريق المفاوضات من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

السيد ديولورانتيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
نقدر تقديرا كبيرا مشاركة الممثل السامي شميد هنا اليوم، وكذلك إحاطته. وأود كذلك أن أشكر السيدة جيكا تسفانوفيتش، رئيسة هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، على مشاركتها في جلسة اليوم.

ظلت الولايات المتحدة تدعو منذ وقت طويل إلى المستقبل الديمقراطي والمزدهر الذي اختاره مواطنو البوسنة والهرسك ويستحقونه. وسنواصل دعم البلد وهو يبني نحو مستقبل أكثر ازدهارا وأمنا في مجتمع الأمم الأوروبية الأطلسية. ونهنئ اتحاد البوسنة والهرسك على تشكيل أول حكومة جديدة له منذ ثماني سنوات. فذلك إنجاز هائل، ويقوم مكتب الممثل السامي وسلطاته بدور حاسم. وقد حان الوقت الآن لكي تغتنم جميع مستويات الحكومة الزخم الإيجابي الذي ولده تشكيل جميع مؤسساتها. لقد حان الوقت لإحراز تقدم حقيقي وملحوس في الإصلاحات من أجل مستقبل أكثر ديمقراطية وازدهارا.

لقد رحبنا، منذ جلستنا الأخيرة، في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.9179)، بسرعة تشكيل سلطة تنفيذية جديدة على المستوى المركزي في أعقاب الانتخابات العامة التي أجريت في 2 تشرين الأول/أكتوبر. ورحبنا كذلك بتشكيل حكومة جديدة لاتحاد البوسنة والهرسك في 28 نيسان/أبريل، بعد أكثر من أربع سنوات من تشكيل حكومة تقنية. ونتوقع من صانعي القرار التنفيذيين الجدد أولئك، وكذلك من صانعي القرار في جمهورية صربسكا، أن يحترموا الاتفاق السياسي الذي توصل إليه ممثلو البوسنة والهرسك في 12 حزيران/يونيه 2022 في بروكسل، والذي يدعو إلى تنفيذ إصلاحات رئيسية لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في غضون ستة أشهر من تولي المديرين التنفيذيين الجدد مناصبهم.

كما نرحب بقرار المجلس الأوروبي في 15 كانون الأول/ديسمبر بمنح البوسنة والهرسك مركز البلد المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فبذلك القرار، الذي اتخذته الدول الأعضاء الـ 27 بالإجماع، بعث الاتحاد الأوروبي بإشارة قوية إلى الشعب البوسني، يذكره بمصيره المشترك مع بلدان الاتحاد. ويمثل ذلك القرار خطوة جديدة للبوسنة والهرسك على طريقها إلى الاندماج الأوروبي. والدليل التفصيلي للمضي قدما على ذلك الطريق واضح، خاصة فيما يتعلق ببدء مفاوضات الانضمام. فهو يشمل 14 إصلاحا ذا أولوية حددتها المفوضية الأوروبية. وتأمل فرنسا أن تلتزم السلطات المنتخبة حديثا التزاما حازما بتنفيذ تلك الإصلاحات، الضرورية لتقارب البلد مع أوروبا، والتي ستحقق تحسينات ملموسة في حياة جميع المواطنين البوسنيين، لا سيما في مجال سيادة القانون.

وندعو جميع الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك إلى الامتناع عن أي خطاب أو أعمال استفزازية أو انفصالية، ولا سيما أي شيء يشكك في سيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية. فتلج الأعمال غير مقبولة، وندعو الممثلين السياسيين إلى تحمل المسؤولية في ذلك الصدد؛ فيجب عليهم أن يعملوا على تخفيف حدة التوترات والدخول في حوار بناء. وتؤكد فرنسا أيضا قلقها البالغ إزاء الإعلانات والمبادرات التشريعية الأخيرة لجمهورية صربسكا الرامية إلى الحد من الحريات

بون، إلى أن يكتمل تنفيذ خطة 2+5. ويحتاج الممثل السامي ومكتبه إلى دعم المجلس، فضلا عن دعم المجتمع الدولي، في عمله.

كما نحث المجلس على مواصلة دعم عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، وهي ذات أهمية حيوية في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة في البوسنة والهرسك.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك خلال الفترة من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى 15 نيسان/أبريل 2023. وتتيح هذه الجلسة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على آخر التطورات في الميدان. ونعرب عن امتناننا لمقدم الإحاطة، السيد كريستيان شميت، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، على رؤاه المفيدة. ونرحب بحضور سعادة السيدة جيلكا تسفيانوفيتش، رئيسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

نلاحظ أن الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك أُجريت وسط جو متوتر في تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من تلك الحالة، نشيد بجهود مجلس النواب في البلد لإنهاء المأزق السياسي بتعيين حكومة جديدة في 28 نيسان/أبريل، بعد شهور من المفاوضات المطولة. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء المناخ السياسي الحالي وما يشهده من انقسامات على أسس عرقية وافتقار إلى الوحدة وتشرذم مجتمعي.

ولئن كان لتجريم إنكار الإبادة الجماعية أثر وقائي عام، فإن من المثير للقلق أن إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب ما زالوا يحدثان، ولا سيما في الساحة السياسية. ونتفق مع الممثل السامي على أن هذا يفاقم الألم والضرر الذي لحق بالضحايا والمجتمع. والأهم من ذلك أن ذلك السلوك يقوض جهود المصالحة بين المجتمعات المحلية والشعوب.

وفي ذلك الصدد، نشجع جميع الأطراف المعنية على الامتناع عن استخدام الخطاب القومي المثير للانقسام والتمسك بالمقاصد

ونحث المسؤولين على تجنب الأعمال التي تهدد اتفاق دايتون للسلام أو تقوض التكامل الأوروبي - الأطلسي للبلد. ويجب على القادة المحليين تجاوز جداول الأعمال العرقية القومية وأن يركزوا بدلا من ذلك على استعادة الحوكمة المتمتعة بالشفافية والكفاءة والخاضعة للمساءلة. فعلى على مدار فترة طويلة جدا، قوضت الأحزاب العرقية - القومية المؤسسات الديمقراطية وانخرطت في سلوك فاسد لتحقيق مكاسب شخصية وسياسية ضيقة.

ويقود الخطاب الانفصالي لميلوراد دوديك في جمهورية صربسكا وهجماته على الحقوق والحريات الأساسية إلى مسار استبدادي خطير ومنعزل. فقد دعا إلى إنشاء وحدة خاصة "لرصد" خط الحدود بين الكيانين، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تقسيم لِيْن للبلد. فهو يتخذ خطوات، أدت إلى تقويض المؤسسات على مستوى الدولة وإسكات وسائل الإعلام والمجتمع المدني واستهداف المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وأثارت توترات وشواغل أمنية.

إننا نقدر أيما تقدير عمل الممثل السامي كريستيان شميت الذي يقوم بدور حيوي لإبقاء المجتمع الدولي على علم بالجهود الجارية لضمان الاستقرار والازدهار الدائمين في البوسنة والهرسك والمنطقة. ويضطلع مكتب الممثل السامي بدور رئيسي في ضمان تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق دايتون للسلام ويقوم بدور أساسي في ضمان استمرار عمل المؤسسات الرئيسية، بما فيها السلطة القضائية.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمكافحة الفساد المستشري وتقويض السلطات على مستوى الدولة. وما زلنا ثابتين في دعمنا لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وطابعها المتعدد الأعراق، ونحث المجتمع الدولي على مواصلة العمل مع قادة البلد على جميع مستويات الحكومة.

في الختام، تؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما الممثل السامي وقدرته على ممارسة جميع السلطات اللازمة، بما في ذلك سلطات

وتشعر اليابان بقلق عميق إزاء البيانات والإجراءات التي تتحدى سيادة البلد وسلامته الإقليمية والتي من شأنها أن تقوض أساس اتفاق دايتون للسلام. ونحث بقوة جميع الزعماء السياسيين على اتخاذ موقف بناء إزاء مستقبل البلد.

إن انضمام غرب البلقان إلى الاتحاد الأوروبي خطوة هامة نحو تحقيق أوروبا موحدة. ونأمل أن يتيح ذلك فرصة للبلد للمضي قدما في الإصلاحات الضرورية لتحقيق قدر أكبر من التكامل.

وختاما، ستبقى اليابان ملتزمة بدعم ازدهار البوسنة والهرسك من خلال التنمية المطردة. وسنواصل العمل من أجل إحلال السلام والاستقرار في غرب البلقان.

الرئيسية (تكلت بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لسويسرا.

أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد كريستيان شميد، على إحاطته الإعلامية. وأرحب بمشاركة الرئاسة الجماعية للبوسنة والهرسك.

وما فتئت سويسرا تشارك في البوسنة والهرسك ومنطقة غرب البلقان بأسرها منذ أكثر من 30 عاما. فبلداننا مرتبطة ارتباطا وثيقا. ويعيش أكثر من 60 000 شخص من البوسنة والهرسك في سويسرا. ونحن نسهم في إحلال السلام الدائم والأمن والازدهار والحكم الرشيد في البلد. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعم أيضا الجهود الرامية إلى تحسين إدماج البلد في المؤسسات الأوروبية ونرحب بحصوله على مركز المرشح في الاتحاد الأوروبي.

وبهدف تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق دايتون للسلام، تدعم سويسرا مكتب الممثل السامي. وفي حين أن دوره أساسي في الوقت الراهن ووجوده ضروري، يبقى الهدف الرئيسي هو المضي قدما نحو نهاية ولايته من خلال إنجاز الإصلاحات الضرورية لإحراز تقدم في خطة 2+5. ونذكر أيضا بالعمل الهام الذي تقوم به العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، التي تسهم إسهاما كبيرا في حفظ السلام في منطقة تواجه توترات متجددة.

والمبادئ الواردة في الاتفاق الإطاري العام للسلام والإطار الدستوري للبوسنة والهرسك.

وتشجع موزامبيق سلطات البوسنة والهرسك في جهودها الرامية إلى تعزيز المصالحة والسلام والاستقرار والتنمية في جميع أنحاء البلد. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن بناء السلام دون مصالحة حقيقية، ولا يمكن بناء الدولة دون تعافٍ جماعي من الماضي. ولذلك، نحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم هذه الجهود.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي كريستيان شميت على إسهاماته الوافية وأرحب بمشاركة السيدة جيلكا تسفانوفيتش، رئيسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك. ونود أن نؤكد للمجلس دعم اليابان الثابت للممثل السامي ومكتبه. واعترافا بأهمية دور الممثل السامي، ما فتئت اليابان تساهم بمبلغ لا بأس به في ميزانية مكتبه منذ إنشائه. وأرحب أيضا بممثلة البوسنة والهرسك في الجلسة.

لقد انقضى أكثر من 27 عاما منذ انتهاء النزاع الوحشي في البوسنة والهرسك. وتحقيق الرخاء أمر بالغ الأهمية، ليس لمستقبل البلد فحسب، بل أيضا للسلام والاستقرار في غرب البلقان.

وتؤيد اليابان بقوة سيادة البوسنة والهرسك ووحدتها الوطنية، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الانتماء السياسي. ومنذ اتفاق دايتون للسلام، ما فتئت اليابان تقدم المساعدة باستمرار لمواطني البوسنة والهرسك في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم وإزالة الألغام. ولا يزال دعمنا لجهود بناء الدولة والمصالحة الوطنية مستمرا حتى يومنا هذا.

وتواجه البوسنة والهرسك الآن منعطفا هاما. لقد انتقلت من النزاع إلى السلام، ولكن يبقى السؤال كيف يمكنها تحقيق مستقبل ناجح. وفي ذلك السياق، نرحب اليابان بتشكيل الحكومات على مستوى كل من الدولة والكيان، بما في ذلك الحكومة الاتحادية التي أنشئت مؤخرا بمبادرة من الممثل السامي. وتشجع اليابان جميع السياسيين المنتخبين على الاتحاد والمضي قدما نحو بناء الدولة بطريقة بناءة.

ثالثاً، يجب إعطاء الشباب دوراً مركزياً في القرارات التي تحدد مستقبل بلدهم. فهم يمثلون إمكانات لا غنى عنها للمجتمع بأسره. والشابات والشبان يتأثرون بشكل خاص بالعواقب الطويلة الأجل للصراع. ويوضح نزوحهم الجماعي أثر التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البوسنة والهرسك. ولمواجهة هذا الاتجاه، يجب أن تُسمع أصواتهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكونوا قادرين على الاستفادة من المبادرات الرامية إلى تشجيع التعامل مع الماضي وتحسين التماسك الاجتماعي، لا سيما من خلال التعليم. ويجب تمكين الشباب ليصبحوا عوامل تغيير من أجل السلام والازدهار.

وستواصل سويسرا دعم البوسنة والهرسك في مسارها الأوروبي. وأكد مجدداً دعمنا لسيادة البلد وسلامته الإقليمية، وكذلك لمستقبله الموحد والسلمي والمتعدد الأعراق.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لرئيسة مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك.

السيدة سيفانوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن.

يشجعني أن أسمع بيانات كثيرة تشير إلى أن الحكومات الممثلة في هذه الجلسة تتشاطر جميعها نفس الهدف - أن تكون البوسنة والهرسك ذات سيادة ومستقلة ومستقرة وعاملة ومزدهرة.

ومع أخذ ذلك الهدف المشترك في الاعتبار، أود أن أشدد على ثلاث نقاط يجب أن يتفق أي مراقب مطلع على أنها أساسية لتحقيقه.

أولاً، والأهم، أن السبيل الواقعي الوحيد نحو ذلك الهدف المشترك هو التقيد باتفاقات دايتون، بما في ذلك دستور البوسنة والهرسك، الذي تضمن صيغة لتقاسم السلطة بين الشعوب الرئيسية الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك، التي تتشاطر تاريخاً طويلاً من الصراع. وقد صمم دستور البوسنة والهرسك بعناية على أساس الاعتراف بذلك الواقع البسيط وأنشأ نظاماً ذا سلطة لا مركزية وآليات هامة لتقاسم السلطة

وبيين أحدث تقرير للممثل السامي (S/2023/318) أن الصعوبات في البوسنة والهرسك لها جذور عميقة تتطلب حلولاً دائمة. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ثلاثة جوانب.

أولاً، إن التعاون بين جميع الأطراف السياسية الفاعلة يخدم مصالح جميع سكان البلد. وترحب سويسرا بالتشكيل السريع للحكومة المركزية في أعقاب الانتخابات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونشجع القادة السياسيين على استخدام ذلك الزخم البناء واغتنام فرصة تشكيل الحكومة مؤخرًا في اتحاد البوسنة والهرسك للنهوض بالإصلاحات وتعزيز المؤسسات الحكومية. غير أن التقدم المستدام يتطلب دعم جميع أفراد المجتمع. ويشمل ذلك المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء على جميع المستويات السياسية وعمليات صنع القرار. وقد أسهمت القوالب النمطية القديمة العهد وعدم بذل جهود لتعزيز مشاركتهن في نقص تمثيلهن في المناصب العامة. وستستفيد عمليات المصالحة من زيادة مشاركة المرأة. ونرحب بالإشارات إلى تلك المسألة في تقرير الممثل السامي ونشجع على إجراء تحليل جنساني طوال عمله.

ثانياً، يجب تعزيز وحدة البلد باحترام التنوع والحريات الأساسية. ولئن كنا نفر بالتطورات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان في المجالات الرئيسية، إلا أننا نشعر بالقلق إزاء استمرار خطاب الكراهية، وتمجيد مجرمي الحرب، والتحريف التاريخي، ومحاولات إنكار الإبادة الجماعية. فهي تعرض التعايش السلمي والمتعدد الأعراق في البوسنة والهرسك للخطر. وتشعر سويسرا بالقلق إزاء الخطاب الانفصالي والقومي لبعض الممثلين في الأشهر الأخيرة، وخاصة في جمهورية صربسكا. وندعو إلى الامتناع عن هذا النوع من الخطاب. وما زال يساورنا القلق أيضاً إزاء انتهاك الحقوق الأساسية للمواطنين. ومكافحة انتهاك تلك الحقوق والتمييز ستمكن من المضي قدماً نحو المصالحة والتعامل مع الماضي. ويشمل ذلك التزاماً أكبر بالعدالة وجبر الضرر، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي لم يتم حلها. وأخيراً، يجب حماية حقوق الأقليات وضمان حريات وسائل الإعلام وتكوين الجمعيات.

بالاتفاق الذي أبرم في دايتون، فلن يكون هناك أمل في نجاح البوسنة والهرسك.

هناك طريقتان خبيثتان بشكل خاص لم يلتزم فيهما بما تم الاتفاق عليه في دايتون. الأول هو التحول غير القانوني لدور الممثل السامي من ميسر إلى مستبد يتمتع بسلطات غير محدودة تتجاوز إلى حد كبير الولاية المحدودة للغاية المتفق عليها في المرفق 10 من اتفاقات دايتون. إن السلطات الاستبدادية التي يدعيها الممثل السامي هي حتى أكثر اتساعاً من سلطات نائب أجنبي للملك، حيث يتم التأكيد على أنها محصنة تماماً من أي قيود أو رقابة على الإطلاق.

ممثلون سامون متعاقبون، لا تكاد تكون لديهم أي خبرة ذات صلة بالمنطقة وقليل من المؤهلات ذات الصلة لهذا المنصب، أصدروا أحكاماً دون عقد جلسات استماع محلية، ودون التشاور مع الهيئات المنتخبة أو المسؤولين المنتخبين في البوسنة والهرسك، ودون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة على الإطلاق؛ وقد فعلوا ذلك دون أي سلطة ممنوحة من مجلس الأمن أو من أي صك قانوني صالح أو أي منظمة دولية. وقد أسفرت تلك الإجراءات الدكتاتورية عن سيل من المراسيم المتهورة وغير المدروسة والمهينة - أكثر من 460 تشريعاً ولائحة، و 110 تعديلاً على دستوري الكيانين، و 249 عقوبة على أفراد خارج نطاق القضاء - وكلها بدون سلطة أو رقابة قانونية.

وعلى الرغم من الاتفاق الواسع النطاق، حتى بين الممثلين السامين السابقين، على أن زعم الممثل السامي بالحكم بمراسيم أمر غير قانوني على الإطلاق، أعلن السيد كريستيان شميد بتهور مراسيم هدامة إضافية أثارت غضب قطاعات كبيرة من سكان البوسنة والهرسك. وتهدف مراسيمه الأخيرة إلى تعديل القوانين الجنائية لكيانتي البوسنة والهرسك كليهما، وهي من ناحية أخرى تهزأ بسيادة القانون ولا تمثل سوى أحدث استيلاء وقح على الحقوق الديمقراطية لمواطني البوسنة والهرسك في حكم أنفسهم، وهي الحقوق التي تعهد المجلس بحمايتها.

بغية إعطاء كل مجموعة من المجموعات الثقة بأنها لن تخضع لحكم المجموعات الأخرى. وقد نجح ذلك النظام الذي صيغ بعناية في الحفاظ على السلام في البوسنة والهرسك لأكثر من 27 عاماً.

وبما أن جمهورية صربسكا، الكيان الذي انتخبني لرئاسة البوسنة والهرسك، ذكرت مرات عديدة في هذه القاعة، أود أن أشير إلى أن جمهورية صربسكا اتفقت في دايتون مع الأطراف الأخرى على أن تكون جزءاً من البوسنة والهرسك اللامركزية للغاية التي تنتمي فيها جميع الاختصاصات إلى الكيانين باستثناء الاختصاصات القليلة التي يحددها الدستور صراحة للمؤسسات على مستوى البوسنة والهرسك.

وفي العقود التي انقضت منذ التوقيع على اتفاقات دايتون، تحولت البوسنة والهرسك إلى نظام أكثر مركزية، ويرجع ذلك بالكامل تقريباً إلى التدخلات الأجنبية، وليس إلى الإجراءات القانونية الديمقراطية. وإذا كنا جميعاً نتشاطر الهدف المشترك المتمثل في أن تكون البوسنة والهرسك ذات سيادة ومستقلة ومستقرة وعاملة ومزدهرة، فإن أهم شيء يمكن لمجلس الأمن وأعضائه أن يفعلوه هو دعم اتفاقات دايتون قولاً وفعلًا وإدانة الأعمال التي من شأنها أن تلغي نظام الضوابط والتوازنات الذي وضع بعناية والمكفول في دستور البوسنة والهرسك.

والنقطة الثانية هي أنه على الرغم من بعض الخطب الحادة، فإن الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك مستقرة تماماً، في الواقع، كما أكدت مؤخرًا العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. البوسنة والهرسك ليست على الإطلاق برميل البارود الذي يزعمه بعض الذين يسعون إلى مزيد من التدخل الأجنبي والسيطرة على البوسنة والهرسك. صحيح أن البوسنة والهرسك كثيراً ما تجد نفسها في حالة من التوتر السياسي، ولكن تلك حالة نمطية بين معظم الديمقراطيات، بما في ذلك العديد من الديمقراطيات الممثلة في القاعة اليوم.

ويقودني ذلك إلى النقطة الثالثة. إن التهديد الرئيسي لاستقرار البوسنة والهرسك لا يأتي من البيانات السياسية المشحونة، بل من الفشل في تنفيذ اتفاقات دايتون بأمانة. وبكل بساطة، إذا لم يتم الوفاء

ولم تكن القضية موضع نزاع قط حتى تدخل الممثل السامي السابق بادي أشداون، بموقفه الإمبريالي النموذجي، لخلق الجدل بأكمله. وبعد سنوات، في عام 2012، عندما وافقت الأطراف في البوسنة والهرسك على حل قضية الملكية العامة، تم إلغاء الصفقة من قبل الممثل السامي آنذاك فالنتين إنزكو لمجرد أنها لم تكن مدفوعة من قبل مكتب الممثل السامي ولم تتم صياغتها حسب رغبته. إن عدم اليقين فيما يتعلق بالامتلاكات العامة، الناجم حصراً عن تدخل مكتب الممثل السامي، يعوق الآن التعاون والتقدم في البوسنة والهرسك، حيث يتمسك بالمسألة من يسعون إلى زيادة المركزية في البوسنة والهرسك في انتهاك للدستور.

فإذا أريد للبوسنة والهرسك أن تكون ذات سيادة ومستقلة ومستقرة وعاملة ومزدهرة، فلا بد من أن يحكمها دستورها ومواطنوها، وفقاً للمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، لا أجنب غير منتخبين يصدرن مراسيم استبدادية وفقاً لتفضيلاتهم وتحيزاتهم. وأعتقد أن حقيقة ذلك البيان يجب أن تكون واضحة لجميع أعضاء المجلس، ولكنها ربما تكون واضحة بشكل خاص للعديد من البلدان الممثلة في هذه القاعة التي لها مفاخر تاريخية في تحرير أنفسها من الحكم الإمبريالي الاستبدادي لدول كبرى أجنبية معينة. ويجب أيضاً أن يعترف أعضاء المجلس بأن سيادة القانون يجب أن تحترم لا من جانب القادة المحليين في البوسنة والهرسك فحسب، بل أيضاً من جانب المسؤولين الأجانب الذين ما فتئوا يتجاهلون دستور البوسنة والهرسك المتفق عليه في دايتون، بل والذين ما فتئوا ينتهكون بشكل روتيني ومتعجرف الحظر المفروض على تدخل الدبلوماسيين الأجانب في السياسة المحلية الوارد في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والذين كانوا يؤثرون على القضايا القضائية التي لا ينبغي البت فيها إلا وفقاً للدستور والنزاهة القضائية المناسبة.

وهذا يشير إلى تهديد هام ثانٍ للنظام الدستوري في البوسنة والهرسك. وللأسف، فإن بعض أكبر التشوهات في الهيكل الدستوري للبوسنة والهرسك سببته نفس المؤسسة التي أنشئت لدمجه - وهي

وعلاوة على ذلك، وقبل فترة قصيرة من سفري للمشاركة في هذه الجلسة، هدد السيد شميد، الذي لم يوافق المجلس على تعيينه، بأني سألتقى رداً لا يعجبني إذا كانت لدي الجرأة للتشكيك في شرعيته أمام المجلس. ذلك الموقف الذي أبداه السيد شميد تجاه المسؤولين المنتخبين في البوسنة والهرسك هو، للأسف، نموذج لموقف عدد كبير جداً من المسؤولين الأجانب الذين يتناوبون في الحضور إلى بلدي. إن موقفهم المتعطر والرافض والازدرائي تجاه المسؤولين والمؤسسات المحلية المنتخبة قانوناً والمدعومة على نطاق واسع في البوسنة والهرسك غير مفيد، على أقل تقدير، ويصبح سخيلاً بشكل خاص عندما ينتقد أولئك المسؤولون بشدة الكيانين لاقتراحهما قوانين تحاكي القوانين المعمول بها منذ فترة طويلة في البلدان الأصلية لأولئك الدبلوماسيين. ومن اللافت للنظر أن أولئك المسؤولين، الذين يعملون على اغتصاب السلطة الدستورية للمسؤولين المنتخبين ديمقراطياً في البوسنة والهرسك على أساس يومي، يشكون عندما لا ينحني المسؤولون المحليون ويحترمون قبضتهم غير القانونية على السلطة، ولذلك نُتهم بالفشل في التواصل. إن الحكم الدكتاتوري للممثل السامي ليس غير قانوني بشكل واضح فحسب، بل إنه يؤدي أيضاً إلى نتائج عكسية للغاية، كما شهد بذلك في السنوات الأخيرة الممثلون السامون السابقون. إن الحضور الجاثم لمنصب الممثل السامي ومحاولاته المستمرة لإدارة البوسنة والهرسك بشكل تفصيلي يخنقان العملية الديمقراطية ويعوقان الحوار الداخلي غير المقيد والمصالحة الضروريين لنجاح البوسنة والهرسك في المستقبل. والواقع أن التدخل غير الحكيم لمكتب الممثل السامي كثيراً ما يخلق مشاكل بدلاً من حلها، كما يتضح من الطريقة التي أثار بها الجدل بشأن ملكية الامتلاكات العامة وأشعله.

في البداية، كان من المقبول على نطاق واسع أن الدستور ترك الامتلاكات العامة للكيانين، وهو تفاهم يستخدم كأساس لمختلف قوانين البوسنة والهرسك التي لا تزال سارية وتؤديها المحكمة الدستورية. وحتى التصريحات التي أدلى بها أو أيدها مسؤولون أجانب مؤثرون في عام 2008 أظهرت أيضاً اعترافاً بملكية الكيان للممتلكات العامة.

للمحكمة الدستورية، ولا أن تداس حقوقها الدستورية والديمقراطية وأن تعامل على أنها ملكية استعمارية لبعض الدول الأجنبية الكبرى.

وبطريقة ما، انتهى الأمر بجمهورية صربسكا إلى نوع من الموقف الأوروبي حيث يقال إن الشكاوى من تشويه وتدهور دستور دايتون معادية لاتفاق دايتون. إن نفاق هذه الادعاءات، الصادر عن بعض الذين يعملون بنشاط على تخريب الدستور المتفق عليه في دايتون، أمر مثير للدهشة.

وإذا قرأ أعضاء مجلس الأمن آخر تقرير لمكتب الممثل السامي في ذلك السياق، فعندئذ قد يفهمون أن الكثيرين منا في البوسنة والهرسك يقرؤون التقرير على أنه شبيه بتقرير نائب ملك مستعمر موجه إلى وزارة الداخلية يشكو فيه من أن السكان المحليين، الذين هم جاهلون وغير متحضرين إلى حد لا يسمح لهم بحكم أنفسهم في ديمقراطية دستورية، لا يحترمون ويقدرّون الاستبداد المعطاء لسيادة نائب الملك الحاكم المطلق. وإذا قرأ أعضاء المجلس آخر تقرير صادر عن جمهورية صربسكا، فسيرون أنه لا يمكن اتهام جمهورية صربسكا بأنها دولة مارقة لمجرد أنها تدعو المسؤولين الأجانب إلى احترام القانون الدولي والحقوق الديمقراطية الدستورية لمواطني البوسنة والهرسك.

وأشكر مرة أخرى أعضاء المجلس على اهتمامهم بمستقبل بلدي. وأطلب إلى المجلس أن يدعم البوسنة والهرسك بالدعوة إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون كما هي مكتوبة وأن يدين التدخل الأجنبي في البوسنة والهرسك الذي يقوض الاتفاقات، وينتهك سيادة القانون، ويفسد نظامنا القضائي، ويعوق التعاون السياسي داخل البوسنة والهرسك.

وينبغي للمجلس أن يوضح مرة واحدة وإلى الأبد أن الممثل السامي لا يملك السلطة الاستبدادية لحكم البوسنة والهرسك بمراسيم، بوصفها أهم الخطوات الملموسة في ذلك الاتجاه، وأن يؤكد أن مؤسساتنا على جميع مستويات الإدارة الحق في اتخاذ القرارات وفقاً لدستورنا.

وأنا على اقتناع بأن البوسنة والهرسك يمكن أن يكون لها مستقبل ناجح إذا نفذت اتفاقات دايتون بإخلاص بدعم من مجلس الأمن.

المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وكثيراً ما يشكو مكتب الممثل السامي من أن الكيانين لا يحترمان أحكام المحكمة. وقد أصدر مكتب الممثل السامي نفسه مرسوماً زائفاً يقضي بأنه لا يمكن لأحكام أي محكمة في البوسنة والهرسك المساس بمراسيمه على الإطلاق. ومن اللافت للنظر أن مكتب الممثل السامي لم يعالج قط الأسباب التي تجعل قرارات المحكمة تقابل بالشك، وهو ما يرجع إلى فساد العملية القضائية بسبب تدخل ونفوذ مكتب الممثل السامي نفسه، إلى جانب تدخل ونفوذ بعض الدول الكبرى الأجنبية، فضلاً عن السيطرة الفعلية على المحكمة من جانب قضاتها الأجانب الثلاثة. وهؤلاء القضاة الأجانب، الذين كان من المفترض أن يكونوا جزءاً من المحكمة خلال السنوات الخمس الأولى فقط من عملها، لا يعيشون في البوسنة والهرسك، وليس لديهم خلفية تعليمية في قوانين بلدنا، ولا يتكلمون اللغات المحلية، ويصدرون أحكاماً ملتوية يتفق الكثيرون على أنها أعمال سياسية يقصد بها إرضاء دول كبرى أجنبية معينة بدلاً من إصدار قرارات قانونية تستند إلى مبررات منطقية سليمة.

وعندما تتجاهل محكمة ما الملاءمة القضائية والحدود الدستورية لسلطتها وتصدر قرارات تتجاوز صلاحياتها، فإن تلك المحكمة تخسر بطبيعة الحال احترام المواطنين وفروع الحكومة الأخرى. وعندما تكون مثل تلك القرارات نتاج كتلة تصويتية من القضاة الأجانب الخاضعين لتأثيرات خارجية، يتضح سبب افتقار هذه القرارات إلى المصداقية.

ويجب فهم ما يسمى بالخطاب الانفصالي وغيره من التعبيرات السياسية عن الإحباط الشديد في البوسنة والهرسك في سياق ذلك الاغتصاب الكامل للعملية الديمقراطية في البوسنة والهرسك من جانب دول كبرى خارجية وفساد سلطتنا القضائية.

أما بالنسبة لجمهورية صربسكا، فإن سياستها الرسمية لا تزال كما كانت دائماً: تلتزم جمهورية صربسكا بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وبالنظام الدستوري المنشأ في اتفاقات دايتون، وهي ملتزمة بالسلام قبل كل شيء. ولكنها ليست مستعدة لقبول الحكم الاستبدادي غير القانوني من جانب الممثلين السامين والقرارات غير الدستورية

وسأضيف أنني أحاول إدخال لمسة من الواقع في هذه المناقشة اليوم في المجلس. ليست البوسنة والهرسك قصة خيالية ولن تكون أبداً قصة خيالية، ولكنها يمكن أن تصبح بلداً لائقاً إذا أبدت جميع الأطراف احترامها وتقديرها لدستورنا داخل البوسنة والهرسك وخارجها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

ويساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء المبادرات والإعلانات التشريعية في كيان جمهورية صربسكا، بما في ذلك الخطاب الانفصالي، التي لا تتماشى مع مسار البوسنة والهرسك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. إن حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام والتعددية، فضلاً عن حرية عمل المنظمات المدنية، هي ركائز أساسية للمجتمع الديمقراطي. وثمة حاجة ملحة لاتخاذ تدابير واقعية وذات مصداقية، بما في ذلك التنفيذ السليم، لمعالجة أوجه القصور في مجال حماية الحقوق الأساسية التي تشمل المعاملة غير التمييزية للأشخاص المنتمين إلى أقليات، بمن فيهم المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين.

(تكلم بالفرنسية)

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتتصيب مجلس الوزراء الجديد للبوسنة والهرسك والحكومة الجديدة لاتحاد البوسنة والهرسك، بعد الانتخابات التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2022. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى التعجيل بإنشاء حكومة قادرة على أداء وظائفها، بما في ذلك على مستوى الكانتونات، بغية التركيز على الإصلاحات اللازمة لعضوية الاتحاد الأوروبي.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه الكامل لجهود عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، التي تواصل مساعدة سلطات البوسنة والهرسك في الحفاظ على توفير بيئة آمنة لجميع المواطنين.

ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على أهمية استمرار التعاون بين الجهات الفاعلة الدولية ويعرب عن دعمه لمهمة الممثل السامي ومكتبه في تنفيذ خطة 2+5.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): سأتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الـ 27 الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد وهي: جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

منذ انعقاد آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV.9179)، حصلت البوسنة والهرسك على صفة البلد المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي في الواقع خطوة هامة جداً للبلد وللاتحاد الأوروبي وهي ليست خطوة في غير محلها في نظر المجلس.

وتستند هذه الصفة إلى أنالخطوات المحددة في توصيات المفوضية الأوروبية ستتخذ بغية تعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وإدارة الهجرة والحقوق الأساسية. وفي السياق الجيوسياسي الحالي، يشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة الملحة لأن يمضي البلد قدماً في مساره نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي، ولا سيما من خلال الوفاء بجميع الأولويات الرئيسية الأربعة عشر لبدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي المحددة في رأي المفوضية بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد. كما يدعو الاتحاد الأوروبي جميع القادة السياسيين في البوسنة والهرسك إلى التنفيذ السريع للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق الذي تم التوصل إليه في 12 حزيران/يونيه 2022 والانتهاؤ بشكل عاجل من الإصلاح الدستوري والانتخابي بما يتماشى مع الأولويات الرئيسية.

ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك على الامتناع عن الخطابات والأعمال الاستنزائية

(تكلم بالإنكليزية)

كل موضوع في ذلك البلد، فضلا عن البلد ككل، هو من خلال الحوار والاتفاق.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر مرة أخرى أن صربيا ملتزمة التزاما ثابتا ودائما بالحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ويتمشى ذلك مع أحكام اتفاق دايتون للسلام وتوقيع صربيا عليه. وعلاوة على ذلك، فإنه يجسد تمسكنا الصارم بمبدأ احترام السيادة والسلامة الإقليمية، الذي يجب احترامه دائما وبدون تمييز.

وبناء على ذلك، تنتظر صربيا في مسائل من قبيل الاحتفال بيوم جمهورية صربسكا، وعمل المؤسسات المشتركة، وقانون الملكية، وقوانين الانتخابات، والمسائل الداخلية للبوسنة والهرسك.

ويحدونا الأمل في أن تحقق المؤسسات التي تشكلت بعد الانتخابات تقدما مستداما للبلد وكياناته والشعب المكون له.

وتحتاج بلدان منطقتنا إلى التعجيل بعملية توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي وإحراز تقدم مطرد في الإصلاحات أكثر من أي وقت مضى. ونرحب بكل خطوة تتخذها البوسنة والهرسك في ذلك الاتجاه، لأنها تقربنا من مستقبلنا الأوروبي المشترك.

ويشكل تعزيز التعاون الإقليمي الشامل جزءا هاما من تكاملنا الأوروبي. كما أنه ضروري في التصدي لنفس التحديات الاستراتيجية.

إن تدفق الهجرة والاتجاهات الديموغرافية مسألة سلبية جدا. فالمنطقة تفقد شعوبها. وقد تؤدي هجرة الأدمغة إلى تجريد البوسنة وغرب البلقان بأسره مما كان دائما موردا الأساسي - الأشخاص المهرة والمتعلمون. ولهذا السبب ندعو جميع بلدان المنطقة إلى الشروع في مبادرة البلقان المفتوحة. ولتلك مبادرة دوافع إقليمية. فهي تتيح تحقيق التآزر الكامل لقدراتنا من خلال التدفق الحر للأشخاص ورأس المال والسلع والخدمات. وينبغي أن تعمل على إعدادنا على نحو أفضل لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، الذي يقوم في الأصل على نفس المبادئ.

ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بمنظور الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك بوصفها بلدا وحيدا وموحدا وذا سيادة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ستيفانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): نتناول اليوم المسألة التي ظلت مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن لفترة طويلة. وهذه شهادة على الإرث الصعب الذي خلفته الأزمة اليوغوسلافية والتحديات المعقدة في فترة ما بعد الحرب.

لكن جب أن نستحضر الإنجازات الرئيسية التي كثيرا ما كانت تعتبر من الأمور المسلم بها. وعلى حد تعبير تقرير عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، فإن البوسنة والهرسك مستقرة، ولا يوجد تهديد لاستقرارها. وكان هذا هو الحال على مدى 27 عاما الماضية، وعلى الرغم من كل المشاحنات السياسية، فإن هذا هو الحال الآن.

كما أريد أن أردد شيئا ذكر هنا. إن البوسنة والهرسك ليست منطلقا لأي نزاع بالوكالة. وما من أحد في البلد يريد أن يكون بيدقا لشخص ما على رقعة الشطرنج الجيوسياسية الأوسع. وهذا أمر يكتسي نفس القدر من الأهمية بالنسبة لاستقرار البلد وينبغي عدم إغفاله، على الرغم من كل التوقعات المتشائمة.

إن استقرار البوسنة والهرسك نتيجة مباشرة لاتفاق دايتون للسلام الذي تعرض لانتقادات شديدة. وتعتقد صربيا أن احترام اتفاق دايتون للسلام ضروري لبناء الثقة الدولية وللأداء الوظيفي للبوسنة والهرسك.

وينبغي أن يضمن التوازن الدستوري للقوى بين الكيانين وفيما بين المجموعات العرقية الرئيسية الثلاث حقوقا متساوية في سعيها المشترك لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة. فكل خطوة أحادية الجانب ينتج عنها تحد جديد وتضيف إلى المحاولات العقيمة لاكتساب الأفضلية في عملية صنع القرار. ولذلك، فإن الطريق الوحيد للمضي قدما في

وتؤيد كرواتيا عمل الممثل السامي شميد، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الأداء الوظيفي والاستقرار السياسي في البوسنة والهرسك. ويجب أن تترك جميع الأطراف السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك إدراكا تاما مسؤوليتها عن احترام سلطة الممثل السامي ومكتبه.

وينبغي للزماء السياسيين في البوسنة والهرسك أن يظهروا أقصى قدر من التصميم والإرادة السياسية، مع الشعور الكامل بالمسؤولية عن مستقبل البلد، وأن يواصلوا العمل المتعلق بالإصلاحات الدستورية والانتخابية، بهدف استكماله. ونحن مقتنعون بأن الاحترام الكامل لمبادئ المساواة بين الشعوب المؤسسة وعدم التمييز بين جميع المواطنين، على النحو المنصوص عليه في اتفاق دايتون - باريس للسلام، هو وحده ما يمكن أن يحقق الاستقرار السياسي الدائم للبوسنة والهرسك.

وإذ أن كرواتيا بلد مجاور للبوسنة والهرسك وأحد أهم شركائها التجاريين، فستواصل دعمها في عملية التكامل الأوروبي والتنمية وبناء مؤسسات ديمقراطية قوية ومرنة، وغير ذلك من الإصلاحات الهامة. ومن هذا المنطلق، تتطلع كرواتيا إلى الدورة المشتركة لحكومة جمهورية كرواتيا ومجلس وزراء البوسنة والهرسك، التي ستعقد في حزيران/يونيه.

ونتمنى للبوسنة والهرسك وشعبها ومواطنيها كل النجاح والتوصل إلى نتيجة إيجابية، وتظل كرواتيا على استعداد لتقديم الدعم والمساعدة في ذلك الصدد. وتحقيقا لتلك الغاية، يمكن للبوسنة والهرسك الآن أيضا أن تستخدم المنظور المعزز للاستقرار والسلام والرخاء في أوروبا.

والأمر متروك للزماء السياسيين في البوسنة والهرسك لمتابعة هذا المسار بحزم. وندعو الأطراف السياسية الفاعلة التي لم تفعل ذلك بعد، إلى التخلي عن سياسة العرقلة والتفرقة والإسهام حقا في تهيئة مستقبل أفضل للجميع في البوسنة والهرسك.

رُفِعَت الجلسة الساعة 12/00.

وأخيرا، بعد أن ذكرت جميع شواغلنا، أود أن أشير إلى أمر يعبر عن آمالنا المشتركة. في الأسبوع الماضي، عانى بلدي من المأساة المروعة المتمثلة في فقدان 17 شخصا معظمهم من الشباب نتيجة حادثتي إطلاق نار جماعيتين. وفي تلك المناسبة، أعلنت البوسنة والهرسك يوم حداد. وقام السيد كوناكوفيتش، وزير خارجية البوسنة والهرسك، والسيد ستويانوفيتش، نائب رئيس كيان الاتحاد، بزيارة المدرسة الابتدائية في بلغراد، التي كانت مسرحا لإحدى حادثتي إطلاق النار، لتأبين الضحايا. وإن أعمال إظهار التضامن تلك تتجاوز حدود أي كلام، مثلها مثل امتنان جمهورية صربيا. وينبغي أن يكون ذلك بمثابة تذكرة بأن لدينا الكثير من القواسم المشتركة التي لا يمكن التشكيك فيها في مستقبلنا المشترك.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد كوريتش هرفاتينيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي، كريستيان شميد، على إحاطته.

تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن دوله الأعضاء. كما أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية. نود، أولا وقبل كل شيء، أن نهني البوسنة والهرسك تهنئة صادقة على حصولها على صفة البلد المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. إنه إنجاز هام، ونعتقد أنه يمثل حافزا قويا للبوسنة والهرسك للتركيز على القيام بإصلاحات وتحقيق رفاه مواطنيها.

ونرحب كذلك بنجاح تشكيل الحكومة على مستوى الولايات والاتحاد. وباعتبار ذلك علامة على تحسن الأداء الوظيفي، نتمنى النجاح للحكومة الجديدة في متابعة الإصلاحات والمضي قدما على الطريق إلى الاتحاد الأوروبي. وبالمثل، نأمل أن يقبل التعاون والحوار الديمقراطي بوصفهما مبدئين تكوينيين في البوسنة والهرسك. وهذا شرط مسبق أيضا إذا أريد للبلد أن يستغل فرص الزخم الحالي وأن يحقق نتائج ملموسة في طريقه إلى الاتحاد الأوروبي والهيكل الدولية الأوروبية - الأطلسية.